الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Jijel
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــوع

متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية – ولاية جيجل–

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتين:
– إيمان دربوز
– إلهام عوارطة

إشراف الأستاذ:
– سليمان بن بخمة

أمام اللجنة المشكلة من:

أ.صونية شتوان	جامعة جيجل	رئيسا
أ.سليمان بن بخمة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ.سامية بولعسل	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكرات

اللهم إن نشهدك أننا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما فسهل لنا ربنا به طريقا إلى الجنة " ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت بها علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه لنا وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين نحمدك ربي ونسألك أن تجعل عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم "

ونشكر من كان رحمتا للعالمين الذي هو مثالنا وقدوتنا في دين، من أوصانا بطلب العلم سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الطاهرين صلاة وسلام إلى يوم الدين

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى من ساعدنا طيلة فترة إنجاز هذا العمل الأستاذ "**بن بخمة سليمان** " الذي أمد لنا يد العون ولم يبخل علينا بالمعلومات والنصح والتوجيه ثبته الله وجزاه ألف خير

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ "**بوريب عمران**" لما كان له علينا من الفضل بتوجهاته ونصائحه

ونشكر كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص "**دراسات محاسبية وجبائية معمقة**" دفعة **2015**

إلى كل من يعرف

إيمان إلهام

إهداء

الحمد والفضل والشكر لله تعالى على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل

المتواضع.

إلى سلسلة الحور وبهاء القصور

إلى من تغرد لها الطيور وتتزين برائحتها العطور

إلى من أكرمها الله وجعل الجنة تحت أقدامها

إلـى : "**أمـــي الحبيبة**" حفظها الله

ذلك الاسم المحفور في قلبي عبر الأزمنة والعصور

إلى ذلك الإنسان الذي منحني الوصايا في هذا الزمان

إلى من إنتضر ثمرة جهدي طيلة هذه الأعوام

إلى من علمني أن الحياة مدرسة أستاذها الزمان ودروسها التجارب

هـو: "**أبـــي الغالي**" حفظه الله

إلى جميع إخوتي: **ياسين،فريد**

وأخواتي: **سارة،سلمى**

الذين شاركوني وقاسموني الفرح والحزن

وكانوا ركيزة لي في هذه الحياة

إلى خطيبي "**إبراهيم**" ووالديه الأعزاء وكل عائلته

إلى كل الأصدقاء وأخص بالذكر: **إيمان،نهاد،مريم،إيمان**

إلى كل الأساتذة المحترمين وخاصة الأستاذ "**بن بخمة سليمان**"

إلى طلبة علوم تجارية تخصص " دراسات محاسبية وجبائية معمقة" دفعة

2015

وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

إلهام

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود

إلى سر وجودي وقرة عيني **"أمي الحبيبة"** حفظها الله

إلى من كان يصبوا إلى تعليم بناته مقتنعا أن سلاح المرأة تربيتها ودينها إلى

من أحاطني بالرعاية ودفء الأبوة إليك " **أبي الغالي**" حفظه الله

إلى من فارقني خلال إنجازي لهذا العمل روح **"جدي"** الطاهرة رحمة الله

إلى كل إخوتي **محمد عبدو، مهدي**

و أخواتي **امينة، نبيلة، مفيدة**

إلى زوجة أخي **فتيحة**

إلى الكتكوتة الصغيرة **"أميمة ياسمين"** حفظها الله

إلى كل الأقرباء والأحباء

إلى من كان سندي في هذا البحث...

إلى زميلاتي في الدراسة

إلى كل الأساتذة المحترمين وخاصة الأستاذ **"بن بخمة سليمان"**

إلى طلبة علوم تجارية تخصص " **دراسات محاسبية وجبائية معمقة** " دفعة

2015-2014

وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

أهدي لكم ثمرة جهدي

إيمان

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
تشكرات	
الاهداء	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: أساسيات حول النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثاني: أسباب تبني النظام المحاسبي المالي	5
المطلب الثالث: مبادئ، فروض وأهداف النظام المحاسبي المالي	7
المطلب الرابع: تحديات ورهانات النظام المحاسبي المالي	10
المبحث الثاني: تقييم عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	13
المطلب الأول: تقييم عناصر الأصول	13
المطلب الثاني: تقييم عناصر الخصوم	17
المطلب الثالث: تقييم الإيرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر	19
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	22
المطلب الأول: الميزانية	22
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	25
المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة	30
المطلب الرابع: جدول سيولة الخزينة	31
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	
تمهيد الفصل الثاني	36

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	37
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	37
المطلب الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية	39
المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية	40
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	44
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	44
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وفق SCF	45
المطلب الثالث: خصائص جودة المعلومات المحاسبية	50
المطلب الرابع: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية	55
المبحث الثالث: متطلبات تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي	56
المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبي	56
المطلب الثاني: جودة الرقابة المستخدمة على المعلومات المحاسبية	60
المطلب الثالث: المتطلبات الهيكلية (حوكمة الشركات)	64
خلاصة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لتحليل واختبار الفرضيات	
تمهيد الفصل الثالث	70
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	71
المطلب الأول: منهجية الدراسة	71
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	71
المطلب الثالث: أداة الدراسة	72
المبحث الثاني: صدق وثبات استبانة الدراسة، الخصائص والمعالجة الإحصائية	73
المطلب الأول: صدق الاستبانة	73
المطلب الثاني: ثبات فقرات الاستبانة	78
المطلب الثالث: خصائص وسمات عينة الدراسة	79
المطلب الرابع: المعالجة الإحصائية	84
المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية	85

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولومجروف- سمرنوف)	85
المطلب الثاني: تحليل فقرات الدراسة	85
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	94
خلاصة الفصل الثالث	102
خاتمة عامة	104
قائمة المراجع	108
قائمة الملاحق	
المخلص	

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	80
3-2	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	81
3-3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	82
3-4	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	83
3-5	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	84

الرقم	العنوان	الصفحة
1 -1	نموذج الميزانية	25
2 -1	حسابات النتائج حسب الطبيعة	28
3 -1	حسابات النتئج حسب الوظيفة	29
1 -2	فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية	43
1 -3	الإحصائيات الخاصة بالاستبانة	72
2 -3	محاور الاستبانة وعدد فقراتها	73
3 -3	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	73
4 -3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	74
5 -3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	75
6 -3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	76
7 -3	معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	78
8 -3	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة	79
9 -3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	79
10 -3	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	80
11 -3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	81
12 -3	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	82
13 -3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	83
14 -3	اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولومجروف- سمرنوف)	85
15 -3	تحليل فقرات المحور الأول	86
16 -3	تحليل فقرات المحور الثاني	89
17 -3	تحليل فقرات المحور الثالث	92
18 -3	نتائج اختبار t- test لاختبار الفرضية الأولى	95
19 -3	نتائج اختبار t- test لاختبار الفرضية الثانية	95
20 -3	نتائج اختبار t- test لاختبار الفرضية الثالثة	96
21 -3	نتائج اختبار t لفروق المبحوثين حول متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي لمتغير الجنس	97
22 -3	تحليل الثبات الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	97
23 -3	تحليل الثبات الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية	98
24 -3	تحليل الثبات الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة	98
25 -3	تحليل الثبات الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي	99
26 -3	تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر	99

مقدمـــــــة عامة

نتيجة للتطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل ما يعرف بالعولمة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة، وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات ظهرت الحاجة إلى ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية، والحد من الاختلاف في الأنظمة المحاسبية الدولية في ظل الترابط والتشابك بين الأسواق المالية الدولية والأنظمة المالية وانكشافها على بعضها البعض، بما يضمن قراءة موحدة للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة للأطراف المستخدمة لها.

كما أن للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومات محاسبية ومالية كاملة، قانونية موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الإقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الإلتزامات القانونية الواجب عليها احترامها.

فبتطور عالم المال والأعمال زاد الإهتمام بالمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وكذا الحاجة إليها، هذه المعلومات تعتبر عنصرا هاما من عناصر الإنتاج لها دور كبير وهام في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذلك اتجهت هذه الأخيرة إلى تصميم أنظمة للمعلومات تعمل في تناسق تام وذلك من خلال ضمان فعالية كافة الأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتجة عنها من جهة، وتزويد المسيَرين بمعلومات محاسبية دقيقة في الوقت وبالشكل المناسبين لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

هذا ما يقودنا إلى الحديث عن جودة المعلومات المحاسبية التي بدونها تكون المعلومة المحاسبية من غير فائدة ومضللَة إذا ما تم استخدامها واستغلالها في أي غرض كان، وهذا بدوره يقودنا إلى البحث عن الخصائص الواجب توفرها في هذا النوع من المعلومات حتى تتمتع بالجودة وبالتالي يمكن الإعتماد عليها من قبل المتعاملين الإقتصاديين.

في إطار مواكبتها للإقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة ومن خلال الإستعداد لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الإقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية كان آخرها إصلاح نظامها المحاسبي الذي لم يعد يساير هذا التغيير لذلك تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث تم إصدار القانون 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن

النظام المحاسبي المالي الجزائري والذي استمد نصوصه ومواده القانونية من المعايير الدولية من أجل إحداث تقارب نسبي معها مع وجود خصوصية جزائرية نتيجة البيئة الإقتصادية الجزائرية.

1- التساؤل الرئيسي:

في ضوء ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" **ما هي متطلبات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟**"

وللاجابة عن الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما هو الإطار المفاهيمي والعملي للنظام المحاسبي المالي ؟
- فيما تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية وماهي مقوَماتها ؟
- ماهو دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية ؟

كما أن عملية استقصاء إشكالية البحث قد استندت إلى مجموعة من الفرضيات سنعتمد عليها في بحثنا، والتي سوف نقوم بتأكيدها أو نفيها أثناء الدراسة وتتمثل في :

- تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الإقتصادية الحاصلة.
- إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.
- يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.

2- أهمية الدراسة :

يستمد هذا الموضوع أهميته من الاعتبارات التالية :

- أن كل من النظام المحاسبي المالي والمعلومات المحاسبية يشكلان أهمية كبيرة في نمو واستمرار نشاط المؤسسة لأن عدم الإهتمام بمصداقية المعلومات المحاسبية ستؤثر على نتائج المؤسسة بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة.
- إثبات أن جودة المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات وتعزيز الثقة والمصداقية بين المنشأة ومستخدمي هذه المعلومات.
- كما تكمن أهمية الموضوع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد ما في محتواه مع معايير المحاسبة الدولية، وما يحقق من إفصاح وشفافية في عرض القوائم المالية.

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيمايلي:

- إبراز الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في جودة المعلومات المحاسبية.
- بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية وحاجة مستخدميها إليها.
- إبراز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والدور الذي تقدمه في زيادة جودة القوائم المالية.

4- أسباب اختيار الموضوع:

إن دوافع ومبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود إلى:

- أهمية جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليها القرارات بمختلف أنواعها.
- اعتبار القوائم المالية المنتج النهائي لعمل النظام المحاسبي التي تقدم سواءا للأطراف داخل المؤسسة أو لأطراف خارجية، وبالتالي فإن الإعتماد الكبير لهؤلاء في عملية اتخاذ القرارات مرتبط بمدى جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها هاته القوائم.
- دراسة جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة من ناحية تطبيقها وفقا للنظام المحاسبي المالي.
- حب الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال الدراسة.
- الميول لميدان المحاسبة كونه مجال التخصص .

5- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج المستخدمة في الدراسات المالية والإقتصادية حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للبحث من خلال الاعتماد على الكتب، الملتقيات، البحوث العلمية والمواقع الإلكترونية، وهذا لعرض الإطار النظري.

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وقد تم الاستعانة بأسلوب برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في التحليل لغرض الخروج بنتائج عامة.

6- هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول وهذا على النحو التالي:
تناولنا في الفصل الأول " النظام المحاسبي المالي" حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أساسيات حول النظام المحاسبي المالي وفي المبحث الثاني إلى تقييم عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

بالنسبة للفصل الثاني "جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي" فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المعلومات المحاسبية ومن ثم تناولنا في المبحث الثاني جودة المعلومات المحاسبية، وأخيرا خصصنا المبحث الثالث لمتطلبات تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وباعتبار أن البحث يركز على متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي فقد خصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية لتحليل واختبار فرضيات البحث من خلال إعداد إستمارة اعدت خصيصا لذلك تم تفريغها وتحليلها إحصائيان حيث تناولنا في المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى صدق وثبات استبانة الدراسة، الخصائص والمعالجة الإحصائية، وأخيرا اختتمنا الفصل بالمبحث الثالث الذي قمنا فيه بتبيان نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول:أساسيات حول النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: تقييم عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

أدت التحولات الإقتصادية الراهنة التي انتهجتها الجزائر بانتقالها من الإقتصاد الإشتراكي إلى اقتصاد السوق، وكذلك الإنفتاح على العالم الخارجي إلى قيامها بجملة من الإصلاحات من بينها إصلاح المنظومة المحاسبية، وذلك من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وقادر على إنتاج معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية تشبع احتياجات مستخدميها الداخليين والخارجيين على المستويين المحلي والدولي.

ولقد تضمن النظام المحاسبي المالي(SCF) إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإنتاج وتقديم معلومات مالية ومحاسبية تقوم على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتلبي احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، حيث يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد القوائم المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة في المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتوجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات.

وبهدف التعرف على ما جاء به النظام المحاسبي المالي، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: تقييم عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول النظام المحاسبي المالي

شهدت البيئة المحاسبية تطورا ملحوظا اتسم بالإتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم IAS/IFRS.

وتماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق والتي مسّت عدّة جوانب، من بينها إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، وتبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات وقادر على إنتاج معلومات أكثر ملائمة مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية محليا ودوليا.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

إن عملية الإصلاح المحاسبي كمشروع قد بدأت مع بروز ثلاث اختيارات مقترحة، حيث يتعلق الإختيار الأول بالإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر، أما الخيار الثاني فيتمحور حول الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير الدولية للمحاسبة، أمَا الخيار الأخير فيتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرسلتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)ومن بين الإختيارات المقترحة أصبح النظام المحاسبي المالي من أفضل الخيارات حسب مجلس المحاسبة الوطني(CNC)[1].

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

لقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 الصادر في 25 نوفمبر 2007، وحسب المادة رقم03 من القانون 11/07 فإنّ: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس

[1]- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 173.

الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، غير أنه يستثني هذا التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية[2].

ويمكن حصر الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية فيما يلي:[3]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

من خلال التعريف السابق للنظام المحاسبي المالي نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي:[4]

- نظام للمعلومة المالية، حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية؛
- معلومات يمكن قياسها عدديا (من خلال التركيز على مبدأ القياس المحاسبي)؛
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية (تحقيق التوافق العملي في العملية المحاسبية)؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج (وفق رؤية مالية)؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من أجل معرفة قدرة الكيان على توليد التدفقات النقدية.

[1]– المادة 03، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،عدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر، ص03.

[2]– المادة 02، المرجع السابق، ص 03.

[3]– المادة 04، المرجع السابق، ص 04.

[4]– المادة 03، المرجع السابق، ص 03.

ثالثا: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي

تكمن الأهمية من سعي الجزائر إلى التوحيد المحاسبي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:[1]

– تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق مع متطلبات التوجه الجزائري نحو الإقتصاد المعاصر؛

– الإستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الإحتكاك الإقتصادي المتواصل معها؛

– العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية مما يسمح للمؤسسات الجزائرية من الإستفادة من مزايا هذا النظام؛

– تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيراتها الأجنبية.

المطلب الثاني: أسباب تبني النظام المحاسبي المالي

القيام بالتحول من المخطط الوطني المحاسبي (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي يهدف إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الإنفتاح على السواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي، وتحرير الأسعار، وتفعيل بورصة الجزائر بالإضافة إلى النقاط الأساسية التالية يمكن التطرق إلى أسباب هذا الانتقال من جانبين:[2]

أولا: الأسباب الخارجية :

– مسار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)؛

– الحاجة إلى معلومات تأخذ بعين الإعتبار عدة معطيات:

- طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
- توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.

[1]– محمد براق، عمر قمان، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدوليةبشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05–06 ماي 2013، ص 8.

[2]– محمد العيد تجاني، رضوان عادل، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05–06 ماي 2013، ص 8.

- توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

– إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي؛

– يستلزم التفتح الاقتصادي درجة عالية من الشفافية وتأمين إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين.

ثانيا: الأسباب الداخلية: تتمثل في:[1]

– ظهرت في عدّة بلدان، احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة، من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

– أصبح المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة لا يتماشى والتوجه الإقتصادي الحالي للبلاد؛

– يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، حيث تم وصفه بأنه مؤسس لتحديد الضريبة؛

– أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الإقتصادية؛

– يفتقر نظام1975 للإطار المفاهيمي، وهذا يؤدي إلى اعتماد تفسيرات مختلفة من طرف مستعملي القوائم المالية، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يعرف المفاهيم والمصطلحات المستعملة بشكل كاف؛

– نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني. التي يمكن حصرها فيما يلي:

– يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم، ولا يأخذ بعين الإعتبار مبدأ السنوية؛

– تعتمد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط أي تقييم عناصر الأصول حسب تكلفة شرائها، وليس القيمة العادلة، لذلك فهي لا تعكس القيم الحقيقية للسوق؛

– بعض عناصر الميزانية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية، فهي عبارة عن مصاريف وليس موجودات مادية أو معنوية.[2]

– تركيز هذا المخطط على المحاسبة العامة، وإهمال دور المحاسبة التحليلية، في حين نجد أنه ومن خلال الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات وجود تكامل بين المحاسبة التحليلية

[1]– جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص10.

[2]– علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011– 2012، ص75.

والمحاسبة العامة، فالمحاسبة العامة تهدف إلى إظهار الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نتائج النشاط، أما المحاسبة التحليلية فتهدف إلى تحديد تكاليف الإنتاج وسعر التكلفة؛

– كما نجد أن المخطط المحاسبي الوطني أهمل التبويب (التصنيف) الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، فهذا التصنيف يساعد على تحديد المسؤوليات، وتسهيل اتخاذ القرارات السليمة؛

– كذلك على مستوى القوائم المالية لا نجد بعض الجداول الهامة مثل جدول تدفقات الخزينة، رغم الأهمية البالغة التي توليها الأنظمة المحاسبية لهذا الجدول على اعتبار أن الخزينة لها دورا هاما في نشاطات المؤسسة.[1]

المطلب الثالث: مبادئ، فروض وأهداف النظام المحاسبي المالي

أولا: مبادئ النظام المحاسبي المالي

"يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها"[2]، هذه المبادئ يجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها، وتتمثل فيما يلي:

1– محاسبة التعهد comptabilité d'engagement: تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها[3].

2– إستمرارية الاستغلال continuité d'exploitation: تعدّ الكشوف المالية على أساس إستمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلاّ إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإنّ الشكوك في إستمرارية الإستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق[4].

---

[1]– شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص ص16، 17.

[2]– المادة 06، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3]– المادة 06،المرسوم التنفيذي 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27، 2008، ص11.

[4]– المادة 07، المرجع السابق، ص 11.

3- قابلية الفهم compréhension de la sensibilité: يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.[1]

4- الدلالة l'importance: يجب أن تظهر الكشوف المالية كل البيانات المحاسبية والمعلومات المالية مثبتة في وثائق ثبوتية محددّة التاريخ ضمانا لمصداقيتها، والتي قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه الكشوف.

5- المصداقية crédibilité: يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان، وفي الحالة التي يتبيّن فيها أنّ تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائمة لتقديم صورة صادقة عن الكيان، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.

6- قابلية المقارنة comparabilité: يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

7- التكلفة التاريخية cout historique: يجب أن تقيّد عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أنّ الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقدم بقيمتها الحقيقية.

8- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني la priorité de la réalité économique de l'apparence juridique: تقيّد العمليات الحسابية وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والإقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، ويعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث كانت الممارسات المحاسبية تضبط استنادا للإجراءات القانونية والنصوص التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها[2].

ثانيا: فروض النظام المحاسبي المالي:

الفرضيات المحاسبية التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي:

1-فرض محاسبة التعهد (الالتزام)comptabilité d'engagement

[1]- المادة 08، المرجع السابق، ص 12.

[2]- المادة 18، المرجع السابق، ص 12.

حسب هذه الفرضية ينبغي على المؤسسات إعداد القوائم المالية وفق محاسبة الإلتزام، أي تسجيل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها[1]،وهو ما نصت عليه المادة 6 من المرسوم التنفيذي 08-156.

2-فرض استمرارية النشاط continuité d'exploitation

على اعتبار أنّ للمؤسسة نية في الاستمرار في نشاطها، ومن خلال ذلك تقيّم الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم المعتادة، وفي حالة افتراض عدم الاستمرارية في النشاط فإنّ تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية (valeur de liquidation)، وهذا التغيير في قاعدة التقييم لابد أن يشار إليه، ولهذه الفرضية أثر مباشر على النتيجة ما دام أنّ الأصول والخصوم لن تكون لها نفس القيمة في حالة الاستمرار أو التوقف عن النشاط[2]، وهو ما نصت عليه المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156.

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي

سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بلا شك في تحسين جودتها في تحقيق أهداف عدّة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب الممارسة المحاسبية للجزائر من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر لميزانية وفق مبدأ "الصورة الوفية والعادلة".[3]
- تطوير النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وتقليل تكلفة إعداد القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة بين قوائمها المالية وقوائم المؤسسات الأخرى على المستوى الوطني والدولي؛

[1]- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص52.

[2]- لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012، ص 37.

[3]- جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص12.

- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد تصاريح جبائية بموضوعية ومصداقية؛
- المساعدة في نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الإقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير[1].
- جلب المستثمرين الأجانب للجزائر من خلال تسهيل العمل المحاسبي وتجنيبهم مشاكل إختلاف الطرق المحاسبية خاصة بالنسبة للشركات المسعرة في البورصة؛
- تسهيل إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- تحقيق المصداقية من خلال الوصول إلى الشفافية والإفصاح عن المعلومات، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات[2].

المطلب الرابع: تحديات ورهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي

أولا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يعتبر خطوة مهمة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذا الإصلاح قد اعترضته بعض الصعوبات، مما يستوجب على المؤسسات أن تحضر نفسها لمجابهة هاته الصعوبات لتطبيق هذا النظام بطريقة صحيحة.

ومن التحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام داخل المؤسسات الجزائرية نجد على العموم:[3]

- إن النظام القديم تأصل وتجدر في المؤسسات الإقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود وبالتالي أصبح من الصعب التخلي عنه في ظل تجدر الممارسات القديمة؛
- لا يعرف العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب الكثير عن هذا النظام مما أوجب التكيف معه وهذا من خلال البرامج التكوينية التي ناقصة قبل تاريخ بداية التطبيق الفعلي لهذا النظام؛

[1]– زكية محلوس، وردة سعادة، الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05–06 ماي 2013، ص10.

[2]– علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص76.

[3]– محمد مراد آيت، سفيان أبحري، النظام المحاسبي المالي في الجزائر تحديات وأهداف، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص08.

- النظام المحاسبي الجديد يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف القوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية؛
- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول والإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي؛
- عدم وجود إجراءات صريحة وواضحة للقيام بتغيرات على مستوى القانون التجاري والقانون الضريبي يساير كل منهما ما هو معمول به في النظام المحاسبي المالي؛
- غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية ومحدودية المعلومات، على عكس المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب مستوى عال من الإفصاح.

ثانيا: رهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي

من بين الرهانات الهامة من جراء تطبيق المشروع المحاسبي المالي هي أنظمة المعلومات والإتصال المالي في المؤسسة والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

1-تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على أنظمة المعلومات في المؤسسة:

مس التغيير كل الأنظمة في المؤسسة لكن نطاق هذا التغيير يختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعا لاختلاف أنشطتها وهيكلها وتنظيمها وتبعا لخياراتها المحاسبية ومحيطها المعلوماتي حيث نجد على مستوى المجمع أن من بين المقاييس المهمة هو مقياس تجانس أو عدم تجانس حلول الإعلام الآلي المعروضة، فالبنية المشتركة لجميع الهياكل ستكون العامل الإقتصادي المهم خلال مسار وضع النظام لأنها تنقص من عدد الحالات الواجب معالجتها، وفي المقابل لذلك فإن وجود بيئات غير متجانسة سينتج عنها في أغلب الأحيان تكاليف إضافية، أما على مستوى الوحدات، فإن التحليل يجب أن ينصب على بنية أنظمة المعلومات وإمكانية تطويرها.

ويجب على المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتغيير جدري لنظام المعلومات الخاص بها أو تكييفه مع قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي، وعليه يجب أن تجري تعديلات في المسار الإنتاجي للمعلومات المالية بإدراج مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد في عناصر التقارير المالية وإعادة النظر في الوظائف المحاسبية وتغيير البرامج المحاسبية[1].

[1]- سليمة طبايبية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2013- 2014 ، ص285.

2-تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاتصال المالي:

إن المعلومات المنشورة وفق المعايير المحاسبية الدولية تؤدي إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة ومستعملي قوائمها المالية، بالتركيز أساسا على المعلومة الموجهة للمستثمرين، حيث يجب أن تكون المعلومة حسب هذه المعايير ذات دلالات وعناصر مفصلة وذات نوعية.

بحيث تختلف المعلومة المحاسبية المالية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني من حيث توجيهها لعدّة مستخدمين مثل: المستثمرون، على عكس المخطط المحاسبي الوطني حيث توجه المعلومة المحاسبية والمالية وفقه إلى إدارة الضرائب والدولة بهيئاتها المختلفة.

إنّ النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات بعد تهيئة بيئتها الداخلية بتحسين نوعية المعلومة المفصح عنها. لذلك يجب على المؤسسات الوطنية إعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية والمالية، وذلك من خلال المتطلبات الجديدة التي أدخلتها المعايير الدولية من خلال:[1]

- نوعية المعلومات الواجب تقديمها في الملاحق؛
- تحسين زمن إعداد البيانات المالية؛
- تصميم أنظمة تسيير بما يتناسب مع متطلبات النظام المحاسبي الجديد؛
- نموذج القوائم المالية الختامية.

[1]- بوعلام صالحي، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009- 2010 ، ص121.

المبحث الثاني: تقييم عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

حدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والنواتج حيث حدد الطريقة الأساسية للتقييم التي تتم وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية وهي تمثل إمَا تكلفة الحيازة أو الشراء، أو تكلفة الإنتاج، ومن خلال النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات، فإن طرائق التقييم تتمثل فيما يلي:

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

المطلب الأول: تقييم عناصر الأصول

حتى تقدم المؤسسة صورة صادقة عن وضعيتها المالية، لابد أن يتم تقييم الأصول بطريقة جيدة، خاصة أن مشكل العقار يعتبر عقبة هامة، وعليه سنحاول توضيح كيفية تقييم عناصر الأصول كما يلي:

أولا: التثبيتات العينية والمعنوية

التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل استخدامه في الإنتاج أو لغرض تقديم الخدمات أو تأجيره للغير أو استعماله لأغراض إدارية، ويتوقع أن يستخدم لفترة تتجاوز السنة، مثل: الأراضي، المباني، الآلات، السفن، الطائرات، المعدّات...إلخ[1].

أما التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، مثل: المحلات التجارية المكتسبة، العلامات والبرامج المعلوماتية، أو رخص الاستغلال الأخرى، والإعفاءات، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري[2].

1- الاعتراف بالتثبيتات العينية والمعنوية:

طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل إذا كان:

- من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان؛
- إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة؛
- كما يجب مراعاة الأحكام والقواعد الآتية:

[1]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر،2009، ص93.

[2]- المادة 2.122، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الجزائر، 2009، ص08.

- لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها؛
- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى، وكان الكيّان يرغب في استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة؛
- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدّة الانتفاع بها مختلفة، أو تحقق منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة؛
- تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة وبالأمن كما لو كانت تثبيتات عينية إذا كانت تسمح للكيان برفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إلى ما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم اكتسابها.

2- تقييم التثبيتات العينية والمعنوية:

تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتندرج فيها مجموع تكاليف الإقتناء، ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط.

أما بالنسبة لتكلفة أي تثبيت أنتجه الكيان لنفسه تتضمن تكلفة العتاد، واليد العاملة، وأعباء الإنتاج الأخرى، تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند انقضاء مدة الانتفاع بها أو كلفة تجديد موقع إلى تكلفة إنتاج التثبيت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للكيان[1].

كما تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية المدرجة في الحسابات في شكل تثبيت كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن استرجاع مستوى نجاعة الأصل[2]،أما إذا رفعت من القيمة المحاسبية لتلك الأصول فإنها تسجل ضمن الأصول الثابتة وتضاف إلى القيمة المحاسبية للأصل.

3- اهتلاك الأصول الثابتة: الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، ويتم تسجيله ضمن الأعباء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه، مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل في نهاية مدة منفعته إذا كان بالإمكان تحديدها بصورة صادقة.

[1]- المادة 5.121، المرجع السابق، ص08.

[2]- المادة 6.121، المرجع السابق ، ص 08.

يجب أن تدرس دوريا طريقة الاهتلاك، المدّة النفعية، والقيمة المتبقية خلال فترة المنفعة المطلقة على التثبيتات العينية، كما تجدر الإشارة أنه هناك ثلاث طرق لحساب أقساط الاهتلاك وهي الطريقة الخطية، الطريقة المتزايدة والطريقة المتناقصة[1].

4- حالة عقارات التوظيف: عقار التوظيف هو مبنى أو أرض تم الحصول عليه بهدف تحقيق توظيف مالي من طرف المؤسسة، أي تأجيره مقابل مداخيل وتحقيق فائض قيمة محتمل إذا بيع فيما بعد[2]،وبعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا، يتم تقييمها إما على أساس تكلفتها مطروحا منه مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها العادلة، ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن تغيير القيمة العادلة لعقارات التوظيف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها.

5- حالة الأصل البيولوجي: يتم تقييم الأصل البيولوجي عند تسجيله الأولي بقيمته العادلة مطروحا منه المصاريف المقدرة في نقطة البيع، وفي حالة عدم القدرة على تقدير قيمته العالة بصورة صادقة، فيتم تقييمه بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، والخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها[3].

6- المعالجة البديلة المرخص بها لتقييم الأصول الثابتة: يرخص للكيان استعمال معالجة أخرى بإدراج كل تثبيت معني بمبلغه المعاد تقييمه، أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، بحيث تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال[4].

ثانيا: الأصول المالية غير الجارية (تثبيتات مالية)

تسجل الأصول المالية التي تملكها المؤسسة من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها، في إحدى الفئات التالية:

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة؛

---

[1]- المادة 7.121، المرجع السابق، ص09.

[2]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص140.

[3]- بوعلام صالحي، مرجع سبق ذكره، ص86.

[4]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره، ص98.

- السندات المرتبطة بنشاط المحافظ الاستثمارية؛
- السندات المرتبطة بأقساط رأس المال والتوظيفات المحتفظ بها في تاريخ استحقاقها؛
- القروض والحقوق التي أصدرتها المؤسسة والتي ليس لها نية أو إمكانية لبيعها في الأجل القصير.

ويتم تقييم الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معيّن بما في ذلك جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالعملية، عدا الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

وتقيم المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة التي لم تتم حيازتها بغرض التنازل عنها في المستقبل القريب والحقوق المرتبطة بهذه المساهمات بتكلفتها المهتلكة، أمّا المساهمات والحقوق المرتبطة بها والسندات المرتبطة بنشاط المحافظ الاستثمارية المحازة لغرض التنازل عنها فتعتبر كأدوات مالية متاحة للبيع وتقيم بالقيمة العادلة[1].

ثالثا: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات على أساس أنها أصول يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الإستغلال الجاري أو قيد الإنتاج، أو هي مواد أولية ولوازم موجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتقييم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ بالتكلفة التي تشمل:

- جميع تكاليف الشراء المقتضاة بإيصال المخزونات إلى المكان أو الحالة التي توجد عليها؛
- جميع تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة...)
- المصاريف العامة والمالية، والمصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات[2].

وتحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا والتي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية، وعملا بمبدأ الحيطة والحذر تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكليفها وقيمة انجازها الصافية (سعر البيع بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق).

[1]– بوعلام صالحي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2]– المادة 1.123، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص12.

وتدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج إذا فاقت تكلفة مخزون ما القيمة الصافية لإنجازه، وتقيم المخزونات عند خروجها من المخزن، أو عند الجرد باستخدام طريقة الداخل أولا صادر أولا (FIFO) أو التكلفة المتوسطة المرجحة (CUMP).

أما بالنسبة للمنتوجات الزراعية فتقيم عند تسجيلها الأولي وفي نهاية كل دورة بقيمتها الحقيقية منقوصة منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، وتثبت الخسارة أو الربح الناتجة عن تغير القيمة العادلة للمنتوج الزراعي ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها[1].

رابعا: المدينون والأدوات المالية

تقيم حسابات الحقوق القصيرة الأجل التي تكون بدون دفع فوائد بمبلغ الفاتورة الأصلي وعندما يكون الحق طويل الأجل وبمعدل محدد له أثر فيقيم بالقيمة التاريخية، وفي حال احتمال عدم تحصيل المبالغ المستحقة، يتطلب هنا ملاحظة النقص الذي يمثل خسارة في الإيراد بتشكيل مؤونة خسارة القيمة، التي تكون مساوية للقيمة المحاسبية مخفضا منها القيمة المسترجعة (حسب الفقرة 111 من IAS39)، لما تنقص قيمة الخسارة يعني إمكانية استرجاع مبلغ أكبر من المتوقع هذا الجزء يسترجع ويسجل ضمن النواتج.

أما بالنسبة لتقييم سندات التوظيف حسب المعيار39، تقيم بالقيمة العادلة، فإذا كانت هذه السندات مسجلة في البورصة فإن القيمة العادلة تساوي القيمة السوقية، وفي حالة العكس فإن القيمة العادلة تمثل القيمة المحينة لتدفقات الخزينة المستقبلية[2].

المطلب الثاني: تقييم عناصر الخصوم

تتكون الخصوم من الديون الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يمثل انقضاؤها خروج مورد متمثلة لمنافع إقتصادية، وتصنف الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية.

وعناصر الخصوم أيضا تتطلب عملية التقييم ولها نفس الأهمية مثل الأصول على أساس أنها تؤثر على النتيجة، وعليه سنحاول توضيح كيفية تقييم عناصر الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

[1]– المادة 7.123، المرجع السابق، ص13.

[2]– عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009 ، ص ص84، 85.

أولا: الإعانات

الإعانات هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته ماضيا أو مستقبلا وتدرج في الحسابات الخاصة بالكيان وفقا لما يلي:

– تدرج الإعانات كنواتج في حساب النتائج للسنة المالية أو لعدة سنوات حسب وتيرة التكاليف التي تلحق بها والمفترض بالإعانة تعويضها، والإعانة المرتبطة بالتثبيتات أو الأصول القابلة للإهتلاك تدرج في الحسابات كنواتج حسب ما يتناسب وقسط الإهتلاك المحتسب، وفي عرض الميزانية تشكل الإعانات المرتبطة بأصول منتوجات مؤجلة.

– تدرج الإعانات الموجهة لتغطية أو الخسائر التي حصلت مسبقا والتي تشكل دعما ماليا غير مرتبط بتكاليف، في الحسابات كنواتج في تاريخ اكتسابها[1].

تدرج الإعانة الموجهة لتمويل تثبيت غير قابل للإهتلاك وتنشر على مدى المدة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتصرف، وفي حالة العكس أي عدم قابلية التصرف فإن الإعانة تسجل من جديد في شكل نتيجة على مدى 10 أعوام حسب طريقة خطية.

– لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل أصل إلا إذا وفر ضمان مقبول (امتثال الكيان للشروط الملحقة بالإعانة أو أن الإعانة سيتم تسليمها فعلا).

– وفي الحالة الإستثنائية التي يدفع فيها الكيان إلى تسديد إعانة، تدرج هذه التسديدات باعتبارها تغيير لتقدير حسابي فيرجع التسديدات في المقام الأول إلى كل منتوج مؤجل غير مهتلك مرتبط بالإعانة ويدرج الفائض في الحسابات كعبء[2].

ثانيا: القروض والخصوم المالية الأخرى

مؤونة الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:[3]

– عندما يكون لكيان ما التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماضي.

– عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.

– إذا كان من الممكن تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

---

[1]– المادة 124، الفقرات 1، 2، 3، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]– المادة 124، الفقرات 4، 5، 6، المرجع السابق، ص 14.

[3]– المادة 125، المرجع السابق، ص 14.

بالنسبة للخسائر العملياتية المستقبلية لا تعتبر محلا لمؤونات الأعباء، كما لا تستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.

ثالثا: القروض والخصوم المالية الأخرى

تقيم القروض والخصوم المالية الأخرى بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ، وبعد الاقتناء يعمد إلى إعادة تقييم الخصوم المالية من غير التي تمت حيازتها لأغراض المعاملات التجارية بتكلفتها المهتلكة، وتوزع التكاليف الملحقة المترتبة عن تنفيذ القرض وعلاوة الإصدار أو التسديدات بصورة حسابية على مدة القرض وتشمل التكاليف الملحقة كما يلي:[1]

- فوائد السحب على المكشوف والقروض.
- استهلاك علاوات الإصدار، أو التسديدات المرتبطة بالقروض.
- الأعباء المالية المناسبة للإيجار التمويلي.
- فرق الصرف الناجمة عن الاقتراض بالعملة الصعبة.

المطلب الثالث: تقييم الإيرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر

على العكس من المخطط المحاسبي الوطني الذي لم يتعرض لكيفية تسجيل وتقييم العديد من العمليات، مثل: امتياز المرفق العمومي، والعقود طويلة الأجل والأصول المحازة عن طريق عقود الإيجار التمويلي، والعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية....الخ، نجد أن النظام المحاسبي المالي قد تطرق بإمعان لهذه العمليات ولأخرى، وسنتناول البعض منها فيما يلي:

أولا: الأعباء و المنتوجات المالية

تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح التأجيل بشروط نقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتوجات مالية في حسابات الزبائن[2].

[1]- المادة 3.126، المرجع السابق، ص 14.

[2]- المادة 1.127 ، المرجع السابق، ص 15.

ثانيا: الضرائب المؤجلة

الضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع أو قابل للتحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية. وتسجل في الميزانية وفي حساب النتائج، وتنتج عن:

– اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.

– عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلية للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتلة في مستقبل منظور.

– ترتيبات وإقصاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة وأثناء تقديم الحسابات تفصل الضرائب المؤجلة للأصول عن الديون الضريبية الجارية، كما تحدد وتراجع الضرائب المؤجلة عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الأقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يساوي الخصم الجبائي دون حساب تحيين[1].

ثالثا: العقود الإيجارية

يعرف عقد الإيجار بأنه "حق استعمال أصل مقابل تسديد أو مجموعة تسديدات"، ويميز بين:

1- عقد الإيجار التشغيلي (العادي) وهو عبارة عن اتفاق بن المؤجر والمستأجر على مبلغ معين متفق عليه خلال فترة الإيجار، أي يكون بمثابة مصروف يتحمله المستأجر خلال الدورة، وإيراد بالنسبة للمؤجر.

2- عقد الإيجار التمويلي هو عبارة عن عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، وأن يكون للمستأجر الحق في شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد بأقل من قيمته العادلة.

فالاستثمارات المتحصل عليها في إطار القروض الإيجارية ستجل ضمن الأصول والخصوم (ديون مالية) بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة والقيمة المحينة للتسديدات المتفق عليها حسب العقد، والاهتلاك سيحل ضمن المصروفات[2]،ومن الأمثلة عن تصنيف عقد الإيجار كعقد تمويلي نجد:[3]

– ملكية الأصل محولة على مستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار.

---

[1]– المادة 1.134، المرجع السابق، ص 18.

[2]– عبد الكريم شناي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[3]– المادة 1.13 ، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

عقد الإيجار يمنح للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر أقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار.

– مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا لم يكن هناك تحويل ملكية.

– ارتفاع قيمة المدفوعات الدنيا إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر، وذلك في بداية عقد الإيجار.

– لا تدخل على الأصول المستأجرة أية تعديلات ولا تستعمل إلا من قبل المستأجر.

رابعا: العقود طويلة الأجل

تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات تقع تواريخ انطلاقها والإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، وتتمثل في:

عقود البناء، عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة، عقود تقديم خدمات.

وتسجل الأعباء والمنتوجات التي تخص العمليات التي تمت في إطار هذه العقود عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (التسجيل حسب طريقة التقدم).

وإذ كان غير ممكن تطبيق طريقة التقدم أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة، فإنه تسجل المنتوجات بمبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة والتي يكون تحصيلها محتملا أي التسجيل حسب طريقة الإتمام، أو بفعل وقوع حوادث طارئة أو معروفة في ذلك التاريخ، فإنه يلجأ إلى تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد غير الموضحة بعد التسجيلات الحسابية.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

تعبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هاته القوائم الوضع المالي العم والنتيجة التشغيلية للشركة بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للشركة وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة.

وتلتزم المؤسسات على اختلافها بإعداد أربع قوائم أساسية متمثلة في:[1]

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- جدول حسابات النتائج (قائمة الخل).
- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية).
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وحساب النتائج.

المطلب الأول: الميزانية

أولا: تعريف الميزانية:

الميزانية هي التي" تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".[2]

إذن وطبقا للنظام المحاسبي المالي فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية،أمَا الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية، وهذا مخالف تماما للتصنيف المتبع في المخطط المحاسبي لسنة 1975م، حيث كانت الأصول تصنف تبعا لطبيعتها فنجد مجموعة الاستثمارات والمخزون والمدينين، بينما في تصنيف الخصوم فكانت تضم كلا من الأموال الخاصة والدائنون، دون أي اعتبار لطول فترة استحقاق الذمم (الحقوق) أو تسديد الديون (الالتزامات)[3].

[1]– المادة 25، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2]– المادة 33، المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3]– عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، جيطلي للنشر، 2009، ص 10.

ثانيا: أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الإستثمار في أصول المؤسسة، والتزاماتها لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:[1]

- حساب معدلات الفائدة؛
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة؛
- تقديم هيكل رأس المال في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

ثالثا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

إعداد الميزانية يتطلب أن تحتوي على العناصر التالية:

1- الأصول: تتكون الأصول على الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية[2]، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.

أ- الأصول غير جارية: وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للإستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة[3]. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- **القيم الثابتة المعنوية:** هي الأصول أو الحقوق لا تمثل عناصر مادية، مثل شهرة المحل مصاريف البحث والتطوير، براءات الاختراع، البرمجيات، وغيرها.

---

[1]- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011- 2012، ص 37.

[2]- المادة 20، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3]- المادة 21، المرجع السابق، ص 13.

- **التثبيتات العينية (المادية):** هي عبارة عن أصول مملوكة من قبل المنشأة سواء من أجل استعمالها في الإنتاج أو تقديم الخدمات، أو من أجل تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية ويفترض أن مدة استعمالها تتعدى الدورة المحاسبية[1].

- **التثبيتات المالية:**المتكونة من بعض الحقوق وبعض السندات مثل: الاقتراض، سندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة وغيرها.

ب- الأصول الجارية:هي النقد والأصول التي يتم تحويلها إلى نقد خلال أقل من سنة[2]، وتكون موجهة للاستعمال أو البيع في إطار دورة استغلال المؤسسة وخزينة المؤسسة المتفاوض بشأنها بكل حرية، وتشمل مايلي: المخزونات، الأصول الضريبية(مع تمييز الضرائب المؤجلة)، حسابات المدينين...[3]

2- الخصوم: تعرف الخصوم على أنها مجموعة عناصر ذمة المؤسسة التي لها قيم اقتصادية سالبة، وهي الموارد التي قدمها أو وضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة[4].وتضم الخصوم العناصر التالية:

أ- الأموال الخاصة: وتشمل رأس المال المطلوب، رأس المال غير مطلوب، الاحتياطات، وفرق إعادة التقدير، مرحل من جديد، نتيجة الدورة.

ب- الخصوم غير جارية (غير المتداولة): قروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة[5].

ج- الخصوم الجارية (المتداولة):وهي الالتزامات التي تتوجب على المنشأة الوفاء بها خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة[6]، مثل: الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب، ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

والجدول التالي يعتبر نموذج للميزانية الذي يجب على الوحدة أن تنجزه قصد تقديم معلومات محاسبية تلي التنظيم المحاسبي المالي الجديد.

---

[1]- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2010، ص 40.

[2]- محمد سامح، تحليل القوائم المالية و تقييم المشروعات، مقال منشور في موقع الإدارة و الهندسة الصناعية: http//samehar.wordpress.com ، بتاريخ: 2015/03/21.

[3]- صالح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، الجزائر، 2011، ص 14.

[4]- مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره ، ص 153.

[5]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

[6]- علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 48.

الجدول رقم(1-1): نموذج الميزانية.

الأصول	الخصوم
الأصول غير المتداولة:	**الأموال الخاصة:**
- القيم الثابتة المالية	- رأس المال المطلوب
- القيم الثابتة المادية	- الاحتياطات
- القيم الثابتة المعنوية	- فرق إعادة التقييم
- القيم الثابتة الجارية	- نتيجة الدورة
- الأصول الضريبية المؤجلة	**الخصوم غير المتداولة:**
	- قروض وديون مالية
	- ضرائب مؤجلة
الأصول المتداولة:	**الخصوم المتداولة:**
- المخزونات والحسابات الجارية	- الموردون والحسابات الملحقة
- الزبائن والحسابات الملحقة	- الضرائب
- حسابات الخزينة الموجبة	- حساب الخزينة السالبة

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

نص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المادة 34 منه: " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح"[1].

أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها كما بين النظام المحاسبي المالي الجديد أهم النواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتيجة وشكل هذا الحساب الذي يجب

[1]- ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، خليدة عالي، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05- 06 ماي 2013، ص 6.

إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات وإضافة إلى إعداد حساب النتيجة حسب الطبيعة إعداد هذا الكشف حسب الوظيفة[1].

ثانيا: أهمية حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذ تقوم بتحقيق الميزات التالية:[2]

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الربح؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

ثالثا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حساب النتائج

ويتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

1- المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الإقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والإحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية[3].

2- الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الإقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الإحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية[4].

---

[1]- عبد الكريم شناي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص120، 121.

[3]- المادة 25 ، المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4]- المادة 26، المرجع السابق، ص 13.

كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:[1]

- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة؛
- المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتيجة أو في الملحق المكمل له؛
- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ويهدف جدول حسابات النتائج إلى تزويد النتائج بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود قرض الاستثمار المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة[2].

جدول حسابات النتائج يمكن إعدادها بطريقة حسب الطبيعة كما يوضحها الشكل التالي:

[1]- منور أوسرير، محمد مجبر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية حالة حساب النتيجة، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب وتطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 08.

[2]- عبد الكريم شناي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الجدول رقم(1-2): حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعدادات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاكات السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
- المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات - استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة المالية			
- المنتوجات المالية - الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية **7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)**			
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية - مجموع منتجات الأنشطة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
- العناصر غير العادية- المنتوجات - العناصر غير العادية- الأعباء **9- النتيجة غير العادية**			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			

11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 82.

كما يمكن إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة كما هو موضح في الشكل:

الجدول رقم (1-3): حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 100.

المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة

أولا: تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة

يشترط المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على المنشأة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية[1].

كما تعتبر قائمة تغيرات الأموال الخاصة حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.[2]

وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"[3].

ثانيا: أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تنبع أهمية قائمة الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الورة المالية و ما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة. [4]

ثالثا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة

ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية:[5]

---

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2]- محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3]- المادة 1.250، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4]- محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[5]- المرجع السابق، ص 60.

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديدات...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

المطلب الرابع: جدول سيولة الخزينة

أولا: تعريف جدول سيولة الخزينة

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين[1].

ثانيا: أهمية جدول سيولة الخزينة

تظهر أهمية جدول سيولة الخزينة من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال التي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة، كما أنها تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفير معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل استثمارات[2].

ثالثا: مكونات جدول سيولة الخزينة

إن الهدف من جدول سيول الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المالية[3]،ويعطي صورة صادقة عن دخول وخروج الموجودات المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداماتها، ويقسم هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام وهي:[4]

[1]– ريتشارد شروید وآخرون، تعريب خالد علي مكي كاجيجي و إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 290.

[2]– محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3]– المادة 1.240 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4]– مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 176.

1-التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل مايلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة؛
- النقد المتحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات؛
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع؛
- النقد المدفوع للضرائب؛
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها مايلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات؛
- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

3-التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين وإعادتها لهم، وذلك فيما يتعلق الحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها مايلي:[1]

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛
- النقد المدفوع لتسديد السندات؛
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛

[1]- المرجع السابق، ص 177.

- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى[1].

بالإضافة إلى القوائم المالية السابقة الذكر، أوجب النظام المحاسبي المالي إعداد الملاحق: الملحق هو وثيقة تلخيص، وهي جزءًا من الكشوف المالية، ويشتمل على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المتعددة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والشركة الأم؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح و أشمل[2].

وهناك العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق مثل جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية، جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية، كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية وجدول المساهمات.

[1]– ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عالي خليدة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2]– المادة 1.260، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 27.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها، حيث يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ويستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بالقياس والتقييم المحاسبيين لعناصر القوائم المالية، إضافة إلى إعداد وإجراء المقارنة من خلال القوائم المالية التي يتم إعدادها بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة، وتتمثل هذه القوائم في الميزانية، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملحق الذي يحتوي على معلومات مفيدة للعمليات الواردة في القوائم الأخرى والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يستعملها مستخدميها.

إلا أن الوصول إلى المزايا السابقة تعترضها بعض التحديات والمعوقات خصوصا تلك المتعلقة بالتقييم المحاسبي وبالقوانين الجبائية وبالتعليم المحاسبي بشكل عام، وهو ما يقتضي اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل إنجاح عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

تمهيد

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة، لما لها من أهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية وخاصة في ظل التطورات والمستجدات الجديدة لاقتصاد السوق، حيث توفر معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة وهذا من خلال نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والذي تتمثل مخرجاته في التقارير والقوائم المالية، حيث يعتمد عليها جميع الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بأمر المؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.

وعند الحديث عن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، فإنه من الضروري تحديد الخصائص التي يجب توافرها في هذه المعلومات من أجل تحقيق الهدف المطلوب منها وتلبية حاجات مختلف المستخدمين.

وبغية توضيح الأهمية التي حظيت بها المعلومات المحاسبية وجودتها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرارات، وهنا سيتم التطرق إلى مفهوم المعلومات المحاسبية، مصادرها ومستخدميها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

توجد عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

- "هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار".[1]
- كماعرفت أيضا بأنها:" المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية في خطط التشغيل والتقارير المالية المستخدمة داخليا".[2]
- كما تعرف بمفهومها البسيط أنها:"عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات".[3]

من التعاريف السابقة يتضح أنَ المعلومات المحاسبية تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وقد تكون كمية أو غير كمية وتأتي في شكل قوائم مالية، حيث تفيد مستخدميها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في اتخاذ القرارات اللازمة.

---

[1]- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 7، 8.

[2]– زياد هاشم يحي، قاسم محمد الحبيطي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى ، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، العراق، 2003، ص27.

[3]- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 303.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة الموارد الهامة في المنظمة (الموارد البشرية، الموارد المادية، المعلومات)، ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات[1].

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي يتخذها المستثمرون والتي تتطلب منهم الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة عن المؤسسات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها، ذلك أن قراراتهم تتأثر سلبا وإيجابا بمدى دقة المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها ودرجة الثقة فيها وموضوعية قياسها[2].

ويعتبر عدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الادارية والقصور في الموازنات التخطيطية والرقابة وتقييم الأداء، حيث أن سلامة وفعالية القرار الاداري يتوقف بالدرجة الأولى على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار[3].

يمكن القول أنَ أهمية المعلومات المحاسبية تكمن من شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن متخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.

ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:[4]

---

[1]– إدريس ثابث عبد الرحمان، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص79.

[2]– سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009، ص13.

[3]– محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010–2011، ص54.

[4]– المرجع السابق، ص ص54– 55.

- **معلومات تاريخية(مالية):** هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معنية وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.
- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الادارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه إنخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد.
- **معلومات لحل المشكلات:** وهي تتعلق ببدائل القرارات والإختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتتمثل في:[1]

أولا: القوائم المالية

القوائم المالية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فإن مكونات القوائم المالية تتمثل في:

أ- الميزانية العمومية : وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة؛

ب- قائمة الدخل: وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة ؛

[1]- رياض زلاسي، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012 ، ص ص42،41.

ج- قائمة التغيير في حقوق الملكية: وتبين مايلي :

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال الفترة؛

- التغيرات في حقوق الملكية ماعدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

د- قائمة التدفقات النقدية : وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة وتبين مصادر هذه التدفقات.

هـ- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

ثانيا: تقرير مراجع الحسابات

ويعده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والإعتماد على القوائم المالية .

ثالثا: تقرير مجلس الإدارة

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الادارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها المشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم .

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية

إن تحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الأساسية والأولى التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد الخطوات التالية والتي تتمثل في:[1]

[1]- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005- 2006، ص 58.

1- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
2- تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية.
3- تحديد طرق وأساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية.
4- تحديد التوقيت المناسب لعرض وتقديم المعلومات المحاسبية.

ويعتمد ذلك على ما يملكه مستخدمو المعلومات من الخبرة والمهارة في فهم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها، وبناء على ذلك يجب إعداد القوائم المالية بافتراض مستويات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.

لقد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) في البيان رقم 04 مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين هما:[1]

1- فئة المستخدمين المباشرين: وهم الملاك (المساهمون الحاليون والمرتقبون)،الزبائن والموردون الحاليون والمرتقبون، إدارة المنشأة والعاملون فيها، السلطات الحكومية (الضريبة)، المستهلكون.

2- فئة المستخدمين غير المباشرين: وهم المستشارون والمحللون الماليون، سلطات الإشراف والتسجيل، الصحافة المالية ووكالات تقديم التقرير، مشرعو القوانين، الإتحادات التجارية، النقابات العمالية، المنافسون، الدوائر الحكومية، الجمهور العام.

كما يمكن تقسيم مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين كبيرتين على النحو التالي:[2]

1- **المستخدمون الداخليون:** تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة وتقييم أداء المسؤولين وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفي الإنتاج، المدير المالي، وموظفو المنشأة.

2- المستخدمون الخارجيون: يوجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة في المنشأة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

---

[1]- المرجع السابق، ص 60.

[2]- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص 32، 33.

وتتضمن الفئات المالية المباشرة الأطراف التالية:

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون (ملاك المنشأة: فرد أم شركاء أم مساهمون):** وهم من يستخدمون المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو إستمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهم هؤلاء المستثمرون التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة.
- **المقرضون الحاليون والمرتقبون (البنوك والمؤسسات المختلفة وحاملو سندات الدين والموردون الدائنون):** وهم من يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المنشأة على سداد ديونها وإلتزاماتها.
- **العاملون الحاليون والمرتقبون:** فهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على إستمرارية تلك المؤسسة فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.
- **النقابات العمالية:** هذه النقابات تحتاج إلى معلومات توضح الوضع المالي للمنشأة ومستويات أرباحها من أجل الدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

أمَا الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية:[1]

- **الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة:** ومن أمثلتها:

– مصلحة الضرائب: والتي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المنشأة (قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الداخل أو الأرباح والخسائر) لإستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المنشأة.

– مصلحة الإحصاءات: وتهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

- **السلطات القضائية:** فهي تحتاج إلى القوائم المالية المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.
- **المحللون الماليون والوسطاء الماليون:** فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم بغرض إجراء التحليلات وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

[1]– المرجع السابق، ص 34.

- **المستهلكون أو العملاء:** حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المنشأة على الاستثمار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم قدرة المنشأة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.
- **المخططون الاقتصاديون:**فهم يحتاجون المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

وفيما يلي جدول لفئات مستخدمي المعلومات المحاسبية السابق ذكرهم:

الجدول رقم (2-1): فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية

مستخدمون داخليون	مستخدمون خارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة	**لهم مصالح مالية مباشرة**	**لهم مصالح مالية غير مباشرة**
الفريق الإداري في المنشأة بكافة مستوياته: – رئيس وأعضاء مجلس الإدارة – مدراء (تسويق، إنتاج، مالي...) – موظفون وعاملون – مشرفو الانتاج	– مستثمرون حاليون ومرتقبون – مقرضون حاليون ومرتقبون – عاملون حاليون ومرتقبون – النقابات العمالية	– دوائر حكومية – سلطات قضائية – محللون ماليون –بورصة الأوراق المالية ووسطاء ماليون – مستهلكون أو عملاء – مخططون اقتصاديون
المحاسبة المعتمدة: محاسبة إدارية ومحاسبة التكاليف للاستخدام الداخلي	**المحاسبة المعتمدة:** محاسبة مالية تختص بقياس وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمنشأة للاستخدام الخارجي.	

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 35.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية فلا بد أن تكون ذات جودة عالية من أجل اتخاذ قرارات سليمة تساعد في تحقيق أهداف المنشأة.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف الجودة: توجد عدة تعاريف للجودة سنحاول تقديم أهمها:

- عرفتها الجمعية الفرنسية للمعايير بأنها:" عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز بها المنتوج والخدمة ، والتي تؤدي إلى تلبية حاجات المستهلكين والعملاء، سواء من حيث تصميم المنتج أو تصنيفه أو قدرته على الأداء في سبيل إرضاء هؤلاء العملاء وإسعادهم".[1]
- كما تعرف بأنها: "عبارة عن مقياس لتلبية حاجات الزبائن ومتطلباتهم المعلنة والضمنية".[2]
- وعرفها المعهد الأمريكي للمعايير بأنها:" حملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء بالاحتياجات المعينة".[3]
- وعرفها جوزيف جوران(أخصائي أمريكي في الإحصاء والإدارة) بأنها:" الملائمة للاستخدام".[4]

من التعاريف السابقة يتضح أنَ الجودة هي توفير مجموعة من الصفات والخصائص من أجل تلبية حاجات المستخدمين وإسعادهم حاضرا أو مستقبلا.

ثانيا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية وعموما يمكن إعطاء عدة تعاريف لجودة المعلومات المحاسبية يمكن إبرازها فيما يلي :[5]

---

[1]- عبد النبي الطائي وآخرون، الجودة الشاملة TQMوالإيزو، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 29.

[2]–Je marie Chatelet, méthodes productique et qualité édition mawletting, paris, 1996, p 12.

[3]- نزار عبد المجيد البرواري، إدارة الجودة (مدخل للتمييز والريادة)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 138.

[4]– فريد كورتل، امال كحيلة، الجودة و أنظمة الإيزو، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 13.

[5]- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008–2009، ص 54.

- تعرف بأنها:" مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها".
- كما يمكن تعريفها بأنها:" أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة".
- ومن جهة أخرى هي:" مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة".[1]
- ومن جهة أخرى عرفت بأنها:" تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات".[2]

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وفق scf

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدمين وتعد الجزائر من بين الدول التي عدلت في سياسات الإفصاح التي تنتهجها لتأخذ في إعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي: توجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي سنحاول تقديم أهمها:

- عرف الإفصاح المحاسبي بأنه:" عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاضطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".[3]

---

[1]- رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

[2]- عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، السودان، 2012، ص 114.

[3]– مسعود صديقي، فؤاد صديقي، إنعكاس النظام المحاسبي المالي(scf) على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 05–06 ماي 2013، ص3.

- كما عرف أيضا بأنه:" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الإقتصادية".[1]
- كما يمكن تعريفه بأنه:" إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".[2]

مما تقدم يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

حيث أن الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية في القوائم المالية وبصورة صادقة ودقيقة يساهم في زيادة الأطراف المنتفعة في الكيان المعني، ويقوم هذا المبدأ على ضرورة " تقديم التقارير المالية للمؤسسة كافة المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات والتغيرات في حقوق مالكيها وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وعرضها "[3] كما أن الإفصاح المحاسبي الجيد يمكن أن يدعم التقارير المالية المتعارف عليها والتقارير الإضافية وفق إحتياجات الأطراف المستخدمة لها، وفي هذا المسعى نجد أن النظام المحاسبي المالي قد كرس هذا المبدأ من خلال ما تم عرضه في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وما تم تفسيره في المرسوم التنفيذي 08-156 في المادة 11 منه الذي حدد بعض الشروط المتعلقة بالإفصاح الجيد والأهمية النسبية حيث أكد على ضرورة :[4]

– يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومات مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان.

– يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

– يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

---

[1]– عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة دار السلاسل، الكويت، 1991، ص 322.

[2]– وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة(مشاكل القياس و الافصاح المحاسبي)، دار الحسن، عمان، 1996، ص371.

[3]– عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 29.

[4]– المادة 11، المرسوم التنفيذي 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي قد عزز التوجه نحو الافصاح الاعلامي ، فبعدما كان إفصاح تقليدي(وقائي) يهدف إلى حماية المستثمر العادي من خلال الكشوف المالية الأساسية ذات الغرض العام، أصبح اليوم يعتمد على التقارير المالية التي هي أشمل من الكشوف المالية.

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي:[1]

1- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:** إنَ تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضروري تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح والإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم، لذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(IACPA) بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصورا على فئة معينة فقط بل يتعدد ذلك ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسية المستخدمة للتقارير المالية.

2- **تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات:** إنَ تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن المعلومة أكثر ملائمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. إذ يجب ربط الغرض الذي ستستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة، قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة لابذ أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ أن ملائمة معلومة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

3- **تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري إحتوائها في القوائم المالية الأساسية. ولا بذ من الإشارة أنَ عملية إعداد القوائم المالية تخضع لمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولا عاما مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتوات في القوائم المالية ومن أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطة والحذر.

[1]- مسعود صديقي، فؤاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 4،5.

4- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع.

ورغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

5- **تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:** وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح من خلالها، فإذا حدث أي تأخير في تقديم التقارير فإنَ المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة.

ثالثا: تطبيق المعيار المحاسبي IAS 01 من خلال النظام المحاسبي المالي

تكريسا لمبدأ الإفصاح والشفافية المنصوص عليه في القانون 11/07 توجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

وفي هذا الصدد فإنَ النظام المحاسبي المالي قد تبنى ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) فيما يخص "عرض القوائم المالية"، ليغطي القوائم المالية ذات الغرض العام، حيث يبدأ هذا المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، وكذلك مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، كما حدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكونات الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لمحتوى القوائم، وحتى تكون هاته الأخيرة ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية.[1]

والملاحظ من خلال استعراض هذه القوائم المالية من طرف المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي هو مدى مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية" مع بعض التغيرات البسيطة في التسميات، ولكن الجوهر مطابق وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تقل أهمية

[1]- رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

عن جودة القوائم المالية المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ،إن ما يعزز صدور هذا المعيار هو التأكد مما يلي:

– احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة؛

– وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الانحرافات؛

– إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات؛

– تأصيل بعض المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، والاستمرارية والثبات وعرض المعلومات المقارنة، وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند توفر المعيار الملائم.[1]

رابعا: تطبيق المعيار المحاسبي IAS 07 من خلال النظام المحاسبي المالي

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:[2]

– تقييم الأهمية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة؛

– إبراز المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر.

أي أن هذا المعيار يعمل على تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، من خلال تخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية، وهذا يعمل على زيادة الإفصاح المحاسبي بأشكاله المختلفة سواء بتقديم قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية والتركيز على تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه القوائم الموجهة للمستخدمين.

[1]– حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبيالمالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06–07 ماي 2012، ص 11.

[2]– نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2010–2011، ص 91.

المطلب الثالث: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر خصائص المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية أو ما يطلق عليها بالصفات النوعية للمعلومات المحاسبية من الأمور الضرورية التي يجب أخذها بعين الاعتبار للحكم على جدوى وجودة ونفعية المعلومات المحاسبية والمالية التي تعتبر المخرجات المقصودة للنظام المحاسبي.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا) الإطار الفكري الصادر عام 1989 التي حدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في أربعة خصائص هي: القابلية للفهم والملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، وسيتم عرضها كالتالي:

أولا: القابلية للفهم: اشترط أن تكون المعلومة الظاهرة في القوائم المالية سهلة الفهم وواضحة لمستعملي الكشوف المالية.[1]

حيث يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى أن البيانات والمعلومات المعبر عنها في القوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد.[2]

ويفترض أن يكون لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الإقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة.[3]

لقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المحاسبية وهذا من خلال الملحق (يسمى السياسات المحاسبية والإيضاحات) الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه ويهدف هذا الملحق إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية، ويتمم كلما اقتضت الحاجة إلى المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، فالملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في الكشوف المالية الأخرى.[4]

---

[1]– لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]– طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 49.

[3]– كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و قواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 60، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 115.

[4]– نوي الحاج، مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، 2013، ص 38.

وبخصوص المعيار الذي يحكم المعلومات الواجب توافرها في الملحق فإنه يوجد معياران:

- **المعيار الأول:** الطابع الملائم للإعلام (الإفصاح) وهذا يعني أن تكون المعلومات الواردة في الملحق مفسرة و موضحة للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية.

- **المعيار الثاني:** الأهمية النسبية وتعني أن تكون المعلومات الواردة في الملحق ذات أهمية نسبية وضرورية لتقديمها.

إذن من خلال هذه المعلومات الواجب تقديمها في الملحق وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ حرصه على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المحاسبية مع ضرورة توفير المستخدم لها على درجة من الوعي، ومما لاشك فيه أن التزام المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي بتقديم هذه المعلومات يوفر خاصية القابلية للفهم.[1]

ثانيا: الملائمة: حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة بقدرة الشركة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية الغير متوقعة، ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أن تقييم التوقعات السابقة وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية.[2]

كما أنَ النظام المحاسبي المالي وفي ظل الاصلاحات المحاسبية التي اعتمدتها الجزائر من خلال التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وسعيا منه الى تأطير جودة المعلومات المالية وفق المعايير المتعارف عليها، فقد سعى المشرع الجزائري إلى تكريس خاصية الملائمة للمعلومة المالية من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 " المتضمن أحكام تطبيق القانون 07-11

[1]- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعدالإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة IAS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 05.

[2]- كريمة علي كاظم الجوهر، مرجع سبق ذكره، ص 114.

حيث "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح".

ثالثا: الموثوقية: تعبر الموثوقية على قدرة المعلومة المحاسبية على كسب ثقة المستخدمين وإقناعهم بما تحتويه من مؤشرات صادقة في عملية اتخاذ القرار، وهي خاصية تمكن من تحقيق المنفعة اللازمة للمعلومة المحاسبية.

بحيث تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الإقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.[1]

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:[2]

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في الشركة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.
- **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليس شكلها القانوني.
- **الحياد:** تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو تحقيق غرض معين أو هدف محدد وإنها للاستخدام العام ودون تحيز.
- **الحيطة والحذر(التحفظ):** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للالتزامات والمصروفات.

---

[1]- دونالد كيسو وجيري بجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 70.

[2]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 37.

- **الاكتمال:** حتى تتحقق صفة الموثوقية فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك من درجة ملاءمتها.

رابعا: القابلية للمقارنة: يقصد بالقابلية للمقارنة تقديم معلومات محاسبية تسمح لمستخدميها بإمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى لنفس الشركة، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى و لنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين الشركات المختلفة.[1]

وتقتضي عملية المقارنة ضرورة توافر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ المحاسبية على مدار الفترات المالية المتتابعة أي الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية، كذلك يجب التوحيد في الأساليب والطرق المتبعة في إعداد القوائم المالية، وذلك سواء في مجالات القياس أو الإفصاح.[2]

عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة، وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية، تبرزها المادة 29 من القانون 11/07 فيمايلي:[3]

– توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراءات مقارنات مع السنة المالية السابقة.

– يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.

– يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

– عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

---

[1]– كريمة علي كاظم الجوهر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2]– محمد مطر، موسى السويطي، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق دراسات إستراتيجية، العدد 18، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص 334.

[3]– المادة 29، القانون 11/07، مرجع سبق ذكره، ص ص5، 6.

– إذا كان من غير الممكن مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

من خلال هذه الإجراءات نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة، ومما لا شك فيه أن التزام المؤسسات الخاضعة له بهذه الإجراءات سوف توفر معلومات محاسبية تتصف بالقابلية للمقارنة، وأنه يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.[1]

كما أنه هناك عدة قيود على خصائص المعلومات المحاسبية (ملائمة و موثوقية)، وتتضمن هذه القيود ما يلي:[2]

- **التوقيت المناسب:** أي ضرورة أن يحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت المناسب، فالمعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بجدوى تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها لخدمة حاجات صانع القرارات الإقتصادية بشكل أفضل.
- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة:**وتعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد أكثر منها خاصية نوعية، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رسمي على التقدير، وكذلك من الصعب اختبار التكلفة / المنفعة في حالة معينة.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** عند الموازنة بين الخصائص النوعية يتم ذلك بشكل شمولي، بحيث يتم الموازنة بين الخصائص النوعية من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية.
- **الصورة الصحيحة والعادلة/ التمثيل العادل:** توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بشكل أو صورة عادلة وصحيحة، أو تمثل بعدالة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص

[1]– المادة 1، المرسوم التنفيذي 156/08، مرجع سبق ذكره ، ص12.

[2]– طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص ص 31، 32.

النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

المطلب الرابع : معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

يمكن تحديد معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي:[1]

أولا: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وعلى الرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، يمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- **المنفعة الزمنية:** أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج إليه.
- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ثالثا: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة ومتاحة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة

[1]- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 305،306.

المعلومات. كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلا لتحقق.

رابعا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

خامسا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

وفي الأخير يمكن القول أن توفير معايير عامة لقياس جودة المعلومات التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية اتخاذ القرارات فإن هذه المعلومات تفقد أهميتها، ويعتبر المنتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية يتطلب الكثير من الجهود من أجل التطبيق السليم للنظام المحاسبي الجديد المبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية وتسهيل عملية التكيف والتأقلم معه، وهو ما يسمح بإنتاج وتقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية تتميز بالصدق والموثوقية وقابلية المقارنة تعطي الثقة لمستعمليها، وذلك باعتبار المعلومات المحاسبية ركيزة أساسية في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: جودة نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظم المعلومات الرئيسي في المؤسسة، حيث يتم من خلاله تنسيق الموارد المادية والبشرية لتحويل المدخلات إلى مخرجات نهائية في شكل قوائم مالية وإيصالها إلى الفئات المستفيدة منها لاتخاذ القرار اللازم، ويمكن توضيح تأثير مكونات نظام

المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النحو التالي:

أولاً: الخصائص الشخصية(البشرية) وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية :

إن توفر محاسبين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني(التكوين) وتطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه الكشوف. فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة في إعداد الكشوف المالية.[1]

تختلف الأخلاقيات الذاتية والمهنية من شخص إلى آخر، ويتضح مثل هذا الاختلاف والتباين عند المحاسبين في مدى الاستجابة من عدمها(سواء بالإغراء أو بالإكراه) إلى كل ما يؤدي به إلى التصرفات التي لا تتلاءم مع المعايير الأخلاقية كالإهمال بالعمل أو التحيز أو عدم الموضوعية وخيانة الأمانة.

وفي ظل هذا التباين يكون المحاسب أمام موقفين، الأول منهما الالتزام بالأخلاق الذاتية وأخلاقيات المهنة، والثاني تغليب المصلحة الذاتية طوعًا بتقبل مغريات الحياة أو كرها بتطبيق أوامر وتوجيهات الإدارة. ومتى ما تحقق الموقف الثاني فسينعكس ذلك سلبا على مدى الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية المقدمة من طرفه، وعليه يجب العمل والتوجيه دائمًا على ضرورة مراعاة والتمسك بالمعايير الأخلاقية الذاتية منها: الأمانة، النزاهة، السرية، السلوك الإيجابي اتجاه الآخرين...، والمهنية المتمثلة بالكفاءة والمهارة والمثابرة في العمل والقدرة على مسايرة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة والأعمال وذلك من أجل تقديم معلومات محاسبية تتصف بالجودة لكافة مستخدميها.[2]

إن مسألة تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تتأثر بشكل مباشر بالمعايير الأخلاقية للمحاسب ومدى الالتزام بها، وبالتالي فإن أي تهاون أو تقصير في مراعاة هذه المعايير سينعكس ذلك على أداء ونشاط المؤسسة ككل، بينما الالتزام بها سيؤدي إلى الآتي:

---

[1]– نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]– صدام محمد محمود وآخرون، أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4 ، العدد7 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص 417.

1- إن الكفاءة التي يمتلكها المحاسب ستمكنه من توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وبذلك ستتحقق الجودة فيها نظرًا لتأثيرها في القرار المتخذ، لكن متى انخفضت هذه الكفاءة سينخفض معها وقت وصول المعلومة، ومن ثم ستفقد خاصيتها في قدرتها على التأثير في القرار، أي تنخفض جودة تلك المعلومة، ولكي لا تفقد المعلومة المحاسبية أهميتها التأثيرية يتوجب المحافظة على سريتها كي لا تصل إلى المؤسسات المنافسة.

2- إن للمهارة وإتقان العمل دور بارز في توفير المعلومات المحاسبية التي تمكن إدارة المنشأة من التخطيط والتنبؤ بالتوقعات المستقبلية بشكل سليم، وبالتالي فهذه المهارة لها أثر كبير في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

3- إن لإتقان العمل قدرة على تقديم معلومات محاسبية موثوق فيها، أي أن هذه المبادئ ستدعم من صدق تعبير المعلومة عن المضمون، وبالتالي تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية.[1]

4- إن للنزاهة والأمانة إذا ما تملكها المحاسب قدرة على منعه وتجنبه من تقديم معلومات محاسبية غير محايدة أو متحيزة لجهة من دون أخرى، حيث ينقسم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أنواع :

- تحيز مصدره قواعد القياس؛
- تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس؛
- تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس وقواعد القياس التي يستخدمها هذا الشخص، أي تحيز مشترك.

إن خلو المعلومات المحاسبية من التحيز يحقق خاصية الحياد، والتي تعني تجنب التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض الكشوف المالية بهدف التوصل إلى نتائج محققة مسبقًا أو بهدف التأثير على قرارات مستخدمي هذه الكشوف في اتجاه معين، سواء ارتبطت أسباب التحيز بالشخص المحاسب أو بقواعد القياس.

فالنزاهة والأمانة لدى المحاسب كفيلين بتقليص مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية وبالتالي زيادة درجة الموثوقية في المعلومات المحاسبية التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها.[2]

6- إن لخاصيتي الملائمة والموثوقية علاقة طردية مع مدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية، فالتمسك بهذه المعايير والعمل بها سيحقق تلك الخصائص وستتحقق الجودة في المعلومات المحاسبية

[1]- المرجع السابق ، ص 418.

[2]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 40.

وعلى العكس من ذلك فإن تجاهلها سيفقد المعلومة المحاسبية تلك الخصائص وستنعدم الثقة فيها وبمن أعدها.[1]

ثانيا: العناصر المادية و تأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالعناصر المادية تلك التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية المبنية على الحاسوب وتطبيقاته العملية، وتتضمن الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال والدورة المستندية.

حيث مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن يتأقلم علم المحاسبة مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، باعتبارها إطارًا شاملاً للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على جمع وخزن البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة والمفيدة لمستخدميها.[2]

ومن الملاحظ أنه ومن خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب) يتم توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد، هذه التقارير لها دور كبير في توفير معلومات محاسبية أكثر ملائمة كما يؤثر الحاسوب في حيادية المعلومات إذ أن استعماله في تشغيل البيانات سبَب خفض حجم التدخل البشري، مما أدى إلى جعل نتائجه أكثر موضوعية، ويمكن الاعتماد عليها بدرجة أفضل.[3]

وقد نجم عن استخدام هذه الوسائل عدة تغيرات في أساسيات النظام المحاسبي، حيث ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدًا وهو ما يحقق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وبدقة عالية، بل مكن المؤسسات الإقتصادية من الإستغناء عن طرق محاسبية تقليدية، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات أن تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة عن استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرًا ميسرًا وغير مكلف.[4]

---

[1]– صدام محمد محمود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 418.

[2]– خالد أمين عبد الله، خالد قطناني، البيئة المصرفية و أثرها على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد10، العدد1، جامعة عمان الأهلية، 2007، ص 7.

[3]– إبراهيم محمد علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات و دورها في كفاءة و فعالية نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد75، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 15.

[4]– قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الشلف، 2012، ص 276.

من خلال آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية التي تعاني من جملة من الاختلالات العملية ومن أجل وضع إطار عملي فعال فيما يخص إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، فإن جودة وكفاءة أنظمة المعلومات تعتبر متطلبا فعالا من خلال خصائص الكفاءة التي يجب أن تتمتع بها مختلف العناصر المكونة لهذه الأنظمة، سواء بالنسبة لبرامج التكوين المتخصصة، أو بالنسبة لاستخدام الوسائل التكنولوجية والبرمجيات المعقدة التي غالبا ما تحتاج إلى كفاءة فعالة من خلال استخداماتها والرقابة عليها.

المطلب الثاني: جودة الرقابة المستخدمة على المعلومات المحاسبية

يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق أهدافه من خلال ضمانه لجودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال عمليات الرقابة على العمل المحاسبي ومتابعة مدى تطبيق المعايير المحاسبية، وكذلك المراقبة البعدية من خلال عمليات المراجعة وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية. ومنه يمكن إظهار مساهمة الرقابة المستخدمة على المعلومات المحاسبية بما يحقق فيها صفة الجودة فيما يلي:

أولا: دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالرقابة الداخلية مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة، وإلى تطبيق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء من جهة أخرى، كل هذه الإجراءات تساهم في المحافظة على استمرارية المؤسسة.[1]

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي لا بذ أن تستند إلى المبادئ المحاسبية قصد تقديم معلومات موضوعية، تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات جاهزة بالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب، خدمة للأطراف المعنية.

وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة للمؤسسة، هذه العمليات التي تعتبر مجالاً لتطبيق نظام الرقابة الداخلية.

[1]– حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص 242.

تتم هذه العمليات عبر مجموعة من الخطوات تتمثل في: التصريح بالعمليات، وتنفيذها ثم تسجيلها بالدفاتر المحاسبية والمحاسبة على نتائجها.[1]

أي أن الرقابة الداخلية تقوم على إجراءات العمل المحاسبي التي من شأنها أن تعمل على تفادي حدوث الأخطاء والغش، وتقديم معلومات ملائمة ومفيدة وتتمثل في :[2]

– التسجيل الفوري والتدقيق للعمليات بعد الحصول على المستندات الدالة عليها والتأكد من صحتها.

_ إجراء مطابقات دورية بين مصادر المستندات من طرف أشخاص آخرين غير الذين يقومون بعملية التسجيل.

وعليه فإذا تمت مراعاة الخطوات السابقة التي يمر عليها إتمام العمليات، مع عملية إجراء الرقابة الداخلية لما يتم تسجيله، فإن المعلومات المحاسبية الناتجة يمكن الوثوق فيها وعدها دقيقة وملائمة وكاملة.[3]

يمكن القول أنه بوجود نظام رقابة داخلية فعال وقوي داخل المؤسسة وهذا من شأنه أن يعطي لمتخذ القرار معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

ثانيا: دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

إن تطور الحاجة المتزايدة إلى الثقة في المعلومات المحاسبية خاصة في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي المتماشي مع معايير المحاسبة الدولية صدى كبير على عمل المراجع الخارجي للحسابات الذي يهدف عمله إلى التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والتسجيلات.[4]

تعد عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال

[1]– عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي و الكلي، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2004، ص 138.

[2]– عمر ديلمي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008– 2009، ص ص 87، 88.

[3]– حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[4]– محمد سفير، إسماعيل رزقي، مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05–06 ماي 2013، ص 3.

المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة العاملين والحاصلين على تقدير مهني معين في هذا المجال، وهذا على اعتبار أن مراجع الحسابات هو طرف خارجي مستقل عن المنشأة المعنية يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمنشأة.

وفي ظل هذا الإستخدام المتزايد للمعلومات المحاسبية والمتنوع ومن أجل ضمان قدر معين من الفعالية، فإنه يجب أن تكون هناك صورة واضحة لدور كل من الجهات المسؤولة عن إعداد ومراجعة واستخدام هذه المعلومات، ففي ظل عدم وجود مراجع خارجي مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن ما تقدمه محتويات المعلومات المحاسبية ويتطلب هذا من الإدارة اتخاذ قرارات وإجراءات رقابية دقيقة.[1]

كما أن مراجعة المعلومات المحاسبية من طرف المراجع الخارجي المستقل لا يعني سقوط مسؤوليتها عن الإدارة، حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام هذه المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، كما توفر لهم تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدًا وفقا للمبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تدعم عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية.[2]

يمكن القول أن للمراجعة الخارجية دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال عمل المراجع ودوره في تدقيق نظام المعلومات المحاسبي مما يعطي مصداقية وموثوقية للمعلومات المحاسبية، وهذا ما يساعد على إعطاء صورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[1]– فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2003– 2004، ص ص20، 21.

[2]– عمر ديلمي ، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ثالثا: دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيق جودة القوائم المالية من خلال مراجعة الأرصدة الموجودة بها، وتشمل هذه العملية مايلي:

1- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح): لتحقيق هذا ينبغي على المراجع التأكد من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعليه أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية.

2- شرعية وصحة المعلومات المحاسبية (الشمولية): ولتحقيق هذا يتطلب من المراجع الداخلي ضرورة التحقق من أن كل العمليات المسجلة بالدفاتر خلال الفترة، حيث تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد المؤسسة والتزاماتها خلال هذه الفترة، والتحقق من صحة وشرعية العمليات يتضمن هدفين:

الهدف الأول: يتمثل في التحقق من أن هذه العمليات مؤيدة ومدعمة بنظام جيد لنظام الرقابة الداخلية.

الهدف الثاني: يتطلب من المراجع الداخلي التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وأن مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وأرصدة الحسابات الناتجة عن هذه العمليات.[1]

ومن الضروري على النظام المحاسبي للمؤسسة أن يقوم بتوليد معلومات محاسبية تمتاز بالشمول والتعبير عن الأحداث الإقتصادية التي جرت بالمؤسسة، لابذ على المراجع الداخلي أن يتحقق من صحة البيانات المحاسبية والوثائق المالية المسجلة بالدفاتر والسجلات، ويقوم بمعالجة هذه البيانات معالجة تسمح له بتقديم النصح والإرشاد للإدارة العليا.

3- الملكية: يقوم المراجع بالتأكيد من أن العناصر التي تنص عليها الميزانية تخص المؤسسة التي هو يعمل فيها كمراجع، ويجب عليه فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوبة، وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، وهنا المراجع يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة

[1]- سعاد شدري معمر، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009، ص 80.

بالدفاتر تملكها فعلا، وبما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب على المراجع أن يتحقق من صدق هذه الإلتزامات المسجلة بالدفاتر.

4- التقييم والتخصيص: يقوم المراجع الداخلي بتقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الإستثمارات، وتقييم المخزونات، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ومراعاة انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. كل هذه الإجراءات تؤدي إلى الحصول على الصورة الحقيقية لحالة المؤسسة، وبالتالي توفير معلومات محاسبية تتميز بالصدق والموثوقية.

5- الوجود: حيث يعمل المراجع على التأكد من وجود جميع العناصر الواردة في جهة الأصول والخصوم لميزانية المؤسسة، والتحقق من أن العمليات المسجلة في القوائم المالية قد حدثت فعلا خلال الفترة المحاسبية. فإذا تحقق من ذلك هذا يعني أن المعلومات الواردة في هذه القوائم تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة.[1]

إن من أهم النقائص التي تعاني منها المحاسبة في الجزائر الأطر الرقابية المتعلقة بالأنظمة المحاسبية سواء بالنسبة للرقابة المطبقة داخل المؤسسات الجزائرية أو مكانة التدقيق الداخلي وفعاليته كآلية من أليات الرقابة الداخلية وصولا إلى التدقيق الخارجي وما مدى قدرته على التلائم مع المتغيرات المحاسبية خاصة بعد قانون 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

المطلب الثالث: المتطلبات الهيكلية (حوكمة الشركات)

مع مطلع سنة 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي نظام محاسبي مالي أساسه المرجعي المعايير المحاسبية الدولية، وبمرور أكثر من سنتين على بداية تطبيق هذا النظام كان لازما لها إجراء تقييم ولو بسيط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة مثل حوكمة الشركات التي تقوم على مبدأ الإفصاح والشفافية في إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير العالية للجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة، وهو ما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي الجديد. ويمكن إبراز ذلك من خلال مايلي:

أولا: أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

[1]- المرجع السابق، ص ص81، 82.

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية يعد من أهم الأدوات التي تعمل على تحقيق مايلي:[1]

- الصحة والسلامة المالية؛
- توفير المناخ للمعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة؛
- جدب انتباه المستثمرين و تعريفهم بالمنشأة.

ومن ثم تحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس النظام الجيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد الجهات المستفيدة منها بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة لها، بما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها.

ثانيا: علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح و جودة المعلومات المحاسبية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعّال لتحقيق الإفصاح المحاسبي والمعلومات النّاتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية الناتجة عن الإفصاح، فتطبيق قواعد الحوكمة يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حكومة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر لكل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية المحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق و مخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا

[1]– حسين بن طاهر، محمد بوطلاعة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية.[1]

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم للإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

ثالثا: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

بعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة ، حيث أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في جذب رأس المال والحفاظ على الثقة في الأسواق المالية.

كما تظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

[1]– أحمد طلحة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط ، 2011– 2012، ص 75.

هذا كما كان للسوق المالي دور مهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، وبالتالي فالإفصاح يعد مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداة مجلس الإدارة ومحاسبتهم، ومنه فإن الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.[1]

أصبحت الحوكمة في ظل التطورات الحاصلة مطلبا استراتيجيا مغيبا في الجزائر، حيث أن الأسس النظرية التي بنيت عليها الحوكمة يمكن أن تكون مرجعية فعلية لتتحكم في المؤسسات وضبط عملياتها وفق أطر الشفافية والمسؤولية، هذه المرجعية في ظل الفوضى الإدارية والعملية التي تعرفها المؤسسة الجزائرية تجعل من عملية إنتاج المعلومة المحاسبية والرقابية لا تفي بمتطلبات جودة هذه المعلومة وطرق الإفصاح عنها.

[1]- المرجع السابق، ص 76.

خلاصة الفصل الثاني:

تم الفصل إلى التعرف على المعلومات المحاسبية وجودتها باعتبارها كمخرجات نهائية لنظم المعلومات المحاسبية بعد تغذيته بالبيانات، ومدى مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطويرها، فحسب النظام المحاسبي الجزائري من الضروري أن يكون عرض المعلومات المحاسبية عادل، وأن يتم الإفصاح بما يحقق كفاية المعلومات وبيان أهميتها وملائمتها لأن ذلك يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفئات المهتمة بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها.

والنظام المحاسبي المالي من خلال التوافق مع معايير المحاسبية الدولية هدف بصورة واضحة إلى تحقيق ميزة التقارب وتقليل فجوة التباعد في آليات إنتاج المعلومات المحاسبية مع ما هو متعارف عليه في المحاسبة الدولية، كما أن جودة المعلومات المحاسبية المنتجة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي متوافقة مفاهيميا مع مختلف الخصائص التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لتحليل و إختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: صدق وثبات استبانة الدراسة، الخصائص والمعالجة الإحصائية

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثالث:

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع وإستعمال وسائل البحث العلمي لجمع البيانات والمتمثلة في الاستبانة.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بالاعتماد على 34 استبانة لمعرفة آراء أفراد العينة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبانات وتفريغها وتحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

- ✓ الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- ✓ صدق و ثبات استبانة الدراسة، الخصائص والمعالجة الاحصائية.
- ✓ نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ومختلف الأدوات المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب في البحث يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على " متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي" وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

أولا: البيانات الأولية: تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الإختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

ثانيا: البيانات الثانوية: وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنيت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الإقتصادية الموجودة على تراب ولاية جيجل، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بطريقة العينة العشوائية الطبقية لمجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 41 مفردة وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، وتم استرداد36 مفردة، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 02 استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة فيها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة هي 34 استبانة، ولقد تم اجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية وزمانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تحاول هذه الدراسة استقصاء آراء أفراد عينة الدراسة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.
- **الحدود الزمنية:** ارتبطت الدراسة الميدانية بمجال زمني حيث امتدت طيلة شهر أفريل من سنة 2015.

والجدول التالي يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة وكذا المستبعدة:

الجدول رقم (3-1): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	41	%100
الاستمارات غير المسترجعة	05	%12,19
الاستمارات المستبعدة	02	%4.88
عينة الدراسة	34	%82.93

المصدر:من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث :أداة الدراسة

بناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وأخذا بعين الإعتبار الوقت المسموح به لإجراء هذه الدراسة الميدانية والإمكانات المادية المتاحة، وجدنا أن الأداة الأكثر ملائمة وفعالة لتحقيق أهداف الدراسة هي استخدام أسلوب قائمة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية.

ولقد قسمت أسئلة الاستبيان إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويشمل الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.
- **القسم الثاني:** يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات "جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحورالأول:** أسئلة تتعلق بمدى اعتبار عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية.
- **المحور الثاني:** أسئلة تتعلق بمدى إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.
- **المحور الثالث:** أسئلة تتعلق بمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.والجدول التالي يبين هذه المحاور وعدد فقراتها.

الجدول رقم(3-2):محاور الاستبانة وعدد فقراتها.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
01	اعتبار عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية.	07
02	إنتاج معلومات محاسبية يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.	10
03	مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.	08
	المجموع	25

المصدر:من إعداد الطالبتين.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة متكونة من 5 إجابات، وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (3-3): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالبتين.

المبحث الثاني: صدق وثبات استبانة الدراسة، الخصائص والمعالجة الإحصائية

المطلب الأول: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة شاملة لكل العناصر التي يجب ان تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من مستخدميها، مما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها.

ومن أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذه المحاور الذي تنتمي إليه.

أولا : الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول(تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية).

جدول رقم (3-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	إن التحول إلى النظام المحاسبي المالي تعتبر حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية الخارجية والداخلية.	0.515	0.002
02	يسمح النظام المحاسبي المالي بحل المشاكل المستجدة لاحتوائه على إطار تصوري للمحاسبة المالية متماثلة مع معايير المحاسبة الدولية.	0.647	0.000
03	إن التحول إلى النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يحسن من صورة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	0.538	0.001
04	إن النظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية.	0.457	0.007
05	إن عرض القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وفقSCF هي محاولة لبعث المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مجال التنظيم، التقييم والتنافسية.	0.465	0.006
06	إن تطبيقSCF يحتاج إلى جهد وقت من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه.	0.746	0.000
07	إن الهيكلة الاقتصادية الجزائرية تعتبر من المشاكل التي تؤثر على عملية تطبيقSCF.	0.580	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم(3-4): نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلقة باعتبار عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية والبالغة 7 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

ثانيا: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة).

جدول رقم (3-5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، و قيمة r المحسوبة موجبة، و بذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تحتاج عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من المقومات الفكرية و العملية.	0.530	0.001
02	يعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عنصرا أساسيا في إنتاج المعلومات المحاسبية بجودة عالية.	0.617	0.000
03	تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق و أمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.	0.556	0.001
04	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الإطار العملياتي التي تنتج من خلاله المعلومات.	0.379	0.027
05	تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.	0.654	0.000
06	ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من القيود	0.611	0.000

	الأساسية و العوامل المؤثرة فيها.		
07	تحتاج عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية لتوفر خصائص نوعية في المستخدمين.	0.594	0.000
08	يعتبر الإفصاح المحاسبي الجيد الإطار الإعلامي الفعَال من أجل الإفصاح عن المعلومة الجيدة.	0.797	0.000
09	تعتبر الرقابة الداخلية مقومًا فعالاً لإنتاج معلومات جيدة.	0.675	0.000
10	يعتبر التدقيق الداخلي و الخارجي مقومات للجودة في المعلومات المحاسبية.	0.523	0.002

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم(3-5): نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلقة باعتبار عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية والبالغة 10 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

ثالثا: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث(يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية).

جدول رقم (3-6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يوفر SCF منطلقات فكرية وعملية تؤدي إلى إنتاج معلومات جيدة .	0.674	0.000
02	يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تطبيق	0.746	0.000

	SCF إلى زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.		
03	يساهم تطبيق SCF في جلب الاستثمار كونه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية.	0.696	0.000
04	تؤدي القوائم المالية المعدة وفق SCF وظيفتها الأساسية المتمثلة في توصيل معلومات محاسبية إلى مستخدميها.	0.634	0.000
05	تساعد القوائم المالية المعدة وفق SCF على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	0.610	0.000
06	تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية و تتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.	0.766	0.000
07	توفر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الأصلية.	0.683	0.000
08	هناك العديد من التحديات(الصعوبات) التي يواجهها SCF بما يمكنها التأثير على جودة مخرجات النظام.	0.378	0.028

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (3-6): نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلقة باعتبار عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية والبالغة 8 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

رابعا: صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة.

جدول رقم (3-7) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل محور أقل من (0.05)، وبذلك تعد فقرات المحاور صادق لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (3-7): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط الكلي	مستوى الدلالة
01	اعتبار عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية.	0.759	0.000
02	إنتاج معلومات محاسبية يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.	0.862	0.000
03	مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.	0.857	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (3-7): أن جميع معاملات بيرسون في جميع محاور الاستبانة الثلاثة ذات دلالة إحصائية ودرجة قوية عند مستوى 0.05، هذا يعني أن درجات افراد العينة في كل محور من محاور الاستبانة ترتبط ارتباط قويا وإحصائيا بدرجاتهم الكلية في الاستبانة، وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة وبشكل جيد.

المطلب الثاني: ثبات فقرات الاستبانة

يعرف ثبات أداة القياس أنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الشروط والظروف، وإن ثبات نتائج أداة القياس عند إعادة تطبيقها تحت شروط مماثلة يعتبر خاصية ضرورية لجودة الأداة، وقد قمنا بخطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة آلفا كرونباخ والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-8): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة.

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	07	0.626
المحور الثاني	10	0.791
المحور الثالث	08	0.796
معدل الثبات العام	25	0.877

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-8) مايلي: أن معامل آلفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.877 وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسة وأيضا نلاحظ أن معامل الثبات لكل محور مرتفع نوعا ما وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

المطلب الثالث: خصائص و سمات عينة الدراسة

نهدف من خلالها إلى التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهي الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية، والمؤهل العلمي.

1-الجنس:فيمايلي يتم عرض توزيع أفراد العينة حسب فئة الجنس مع توضيح النسب المئوية.

الجدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	20	%58.8
أنثى	14	%41.2
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج الـ SPSS

الشكل رقم (3-1): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس

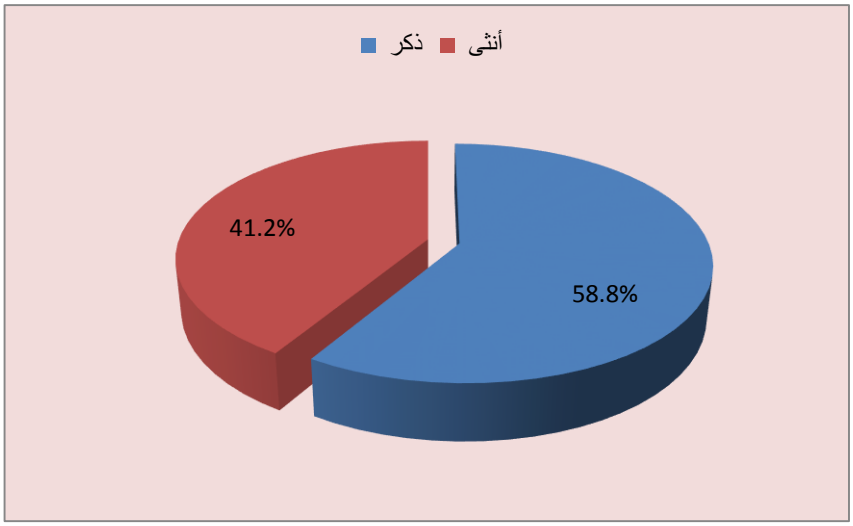

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

يظهر الجدول رقم (3-9) أن الذكور أكثر من الإناث وهم يمثلون نسبة 58.8% من الحجم الإجمالي للعينة أي (20) ذكرا بينما بلغ عدد الإناث (14) أي ما نسبته 41.2%.

2-العمر: فيمايلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات العمر مع توضيح النسب المئوية.

الجدول رقم (3-10): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	14	%41.2
من35 إلى 40 سنة	13	%38.2
من40 إلى 45 سنة	02	%5.9
أكبر من 45 سنة	05	%14.7
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج الـ SPSS.

الشكل رقم (3-2): نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر.

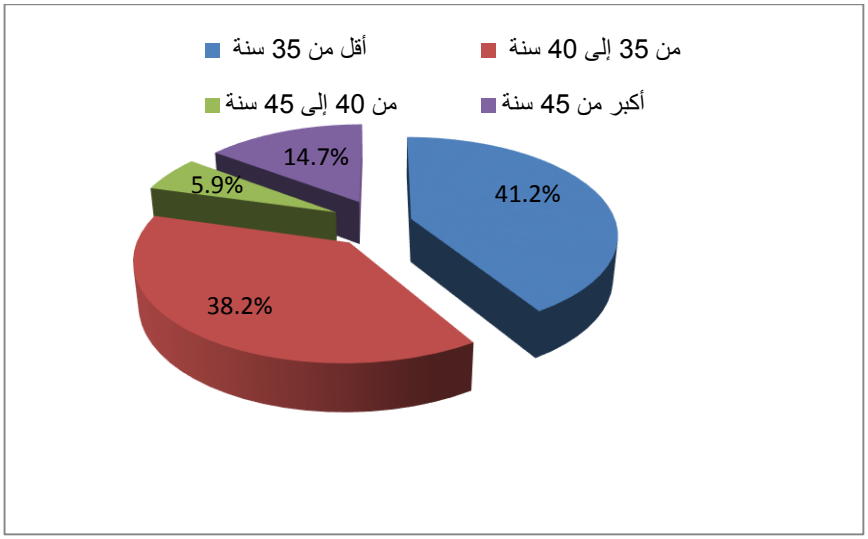

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel.

يظهر من خلال الشكل رقم (3-10) أن ما نسبته 14.7%من أفراد عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن 45 سنة، وأن ما نسبته 5.9% تتراوح أعمارهم بين 40 و45 سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و45 سنة فنسبتهم 38.2%، متبوعة بالفئة العمرية أقل من 35 سنة والتي نسبتها 41.2%.

3-الوظيفة الحالية : فيمايلي يتم عرض أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة مع توضيح النسب المئوية.

الجدول رقم (3-11) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	01	%2.9
رئيس مصلحة	04	%11.8
محاسب	14	%41.2
وظيفة أخرى	15	%44.1
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج الـ SPSS

الشكل رقم (3-3): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

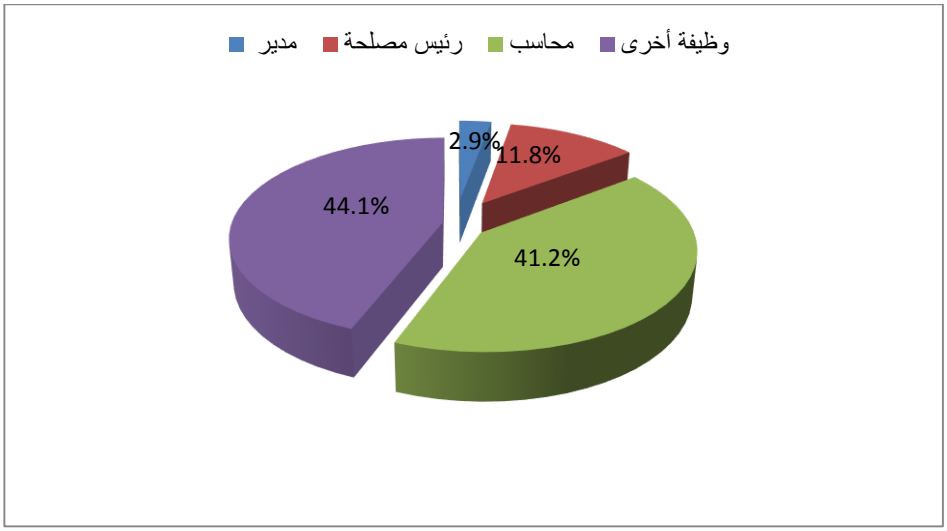

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجExcel.

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-11) أن 2.9% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي "مدير"، و11.8% مركزهم الوظيفي "رئيس مصلحة"، وأن 41.2 % هم " محاسبين"، و44.1% هم أصحاب " وظيفة أخرى".

4-الخبرة المهنية: وتشمل على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	06	%17.6
من5 إلى 10 سنوات	12	%53.3
من10 إلى 15 سنة	08	%23.5
أكثر من 15 سنة	08	%23.5
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة و مخرجات برنامج الـ SPSS.

الشكل رقم (3-4): نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

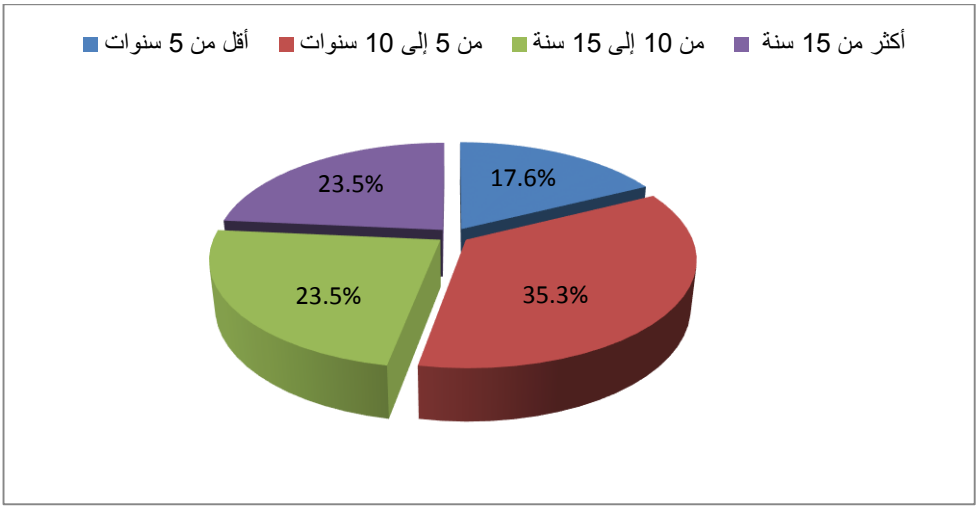

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel.

يلاحظ من الجدول(3-12) أن أكبر نسبة للخبرة المهنية هي فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 35.3% بعدد (12) فردا، متبوعة بفئة من 10 إلى 15 سنة وأكثر من 15 سنة اللتان تحصلا على نسب متساوية قدرت ب 23.5% بعدد (08) أفراد، أما الفئة أقل من 5 سنوات فنسبتهم 17.6% بعدد (10) أفراد، وبالتالي يمكن أن نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن الخبرة المهنية لأفراد العينة تتوافق إلى حد كبير مع أعمارهم.

5-المؤهل العلمي: فيمايلي يتم عرض توزيع العينة حسب المؤهل العلمي مع توضيح النسب المئوية.

الجدول رقم (3-13): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	16	%47.1
ماجستير	05	%14.1
دكتوراه	01	%2.9
شهادة مهنية أخرى	12	%35.3
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة و مخرجات برنامج الـ SPSS.

الشكل رقم (3-5): نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

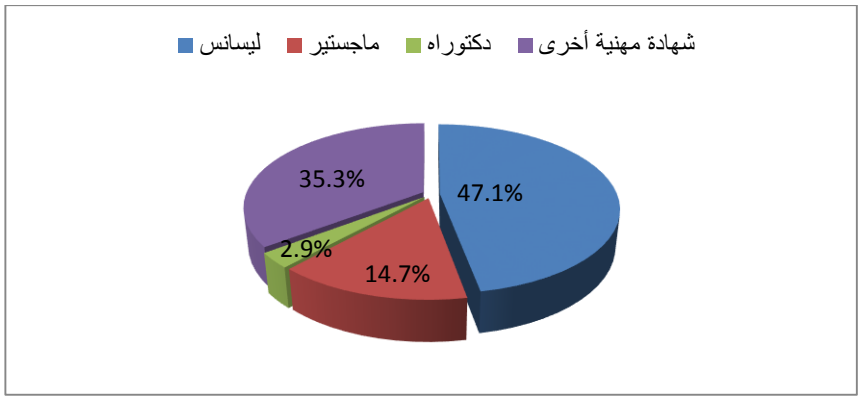

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

يتضح من الجدول رقم (3-13) أن المؤهل العلمي أو المستوى التعليمي يعد مرتفع، حيث كانت الأغلبية من يحملون درجة ليسانس بما نسبته 47.1% بعدد (15)، أما درجة ماجستير فنسبتها 14.7% بعدد (05)، أما الدكتوراه فكانت نسبتها 2.9% بعدد فرد واحد فقط، متبوعة بفئة شهادة مهنية أخرى بنسبة 35.3%بعدد (12) من أفراد العينة.

المطلب الرابع: المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ✓ تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكارت الخماسي لدرجة الاستخدام (1 غير موافق بشدة، 2 غير موافق ، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة).
- ✓ **النسب المئوية و التكرارات:** وذلك لمعرفة نسبة عدد أفراد العينة الذين اختاروا بين بدائل عبارات الاستبانة، حيث تحسب بقسمة عدد التكرارات الموافقة لعبارة ما على مجموع عدد أفراد العينة.
- ✓ **الوسط الحسابي:** يعد الوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية المستخدمة لدى الإحصائيين ويعرف على أنه مجموع المشاهدات مقسوما على عددها، ويستعمل لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد العينة.

- ✓ **الانحراف المعياري:** هو أداة لقياس التشتت، ويعرف بأنه الجدر التربيعي للتباين، فبواسطته يمكن التعرف على انحراف إجابات أفراد العينة عن كل.
- ✓ **اختبار آلفا كرونباخ**لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- ✓ **اختبار كولومجروف– سمرنوف**لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- ✓ **اختبار t** لمتوسط عينة واحدة One Simple Texte.
- ✓ **تحليل البيان الأحادي** للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.
- ✓ برنامج **Excel.**

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولومجروف– سمرنوف)

نستعرض اختبار كولومجروف– سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويوضح الجدول رقم (3-14) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

جدول رقم (3–14): يبين اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولومجروف– سمرنوف)

التوزيع الطبيعي	قيمة Z	مستوى الدلالة
لكل المحاور	0.056	0.148

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

المطلب الثاني: تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (one simpletexte) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون قيمة الفقرة إيجابية بمعنى أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 أو مستوى الدلالة أقل من0.05، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من t الجدولية والتي تساوي 2.03، أو مستوى الدلالة أقل من0.05، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من0.05.

أولا: تحليل فقرات المحور الأول (تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية).

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج المبينة في الجدول رقم (3-15) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول، وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 4.2175، وقيمة t المحسوبة تساوي 18.058 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية.

الجدول رقم (3-15): تحليل فقرات المحور الأول (تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحالية).

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	إن التحول إلى النظام المحاسبي المالي تعتبر حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية الخارجية والداخلية.	4.47	0.507	16.925	0.000
02	يسمح النظام المحاسبي المالي بحل المشاكل المستجدة لاحتوائه على إطار تصوري للمحاسبة المالية متماثلة مع معايير المحاسبة الدولية.	4.00	0.696	8.374	0.000
03	إن التحول إلى النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يحسن من صورة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	3.94	0.851	6.451	0.000
04	إن النظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية.	4.18	0.626	10.954	0.000
05	إن عرض القوائم المالية للمؤسسات	4.47	0.507	16.925	0.000

	الجزائرية وفقSCF هي محاولة لبعث المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مجال التنظيم، التقييم والتنافسية.				
06	إن تطبيقSCF يحتاج إلى جهد وقت من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه.	4.35	0.646	12.215	0.000
07	إن الهيكلة الاقتصادية الجزائرية تعتبر من المشاكل التي تؤثر على عملية تطبيقSCF .	4.06	0.919	6.717	0.000
	جميع الفقرات	4.2157	0.39254	18.058	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

قيمة t الجدولية عند مستوى الدلالة "0.05"، و درجة حرية "34" تساوي "2.03"

من الجدول (3-15) نلاحظ مايلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي 4.47، وبلغت قيمة t المحسوبة 16.625 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أن التحول إلى النظام المحاسبي المالي تعتبر حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية الخارجية والداخلية.
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي 4.00، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.374 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يسمح النظام المحاسبي المالي بحل المشاكل المستجدة لاحتوائه على إطار تصوري للمحاسبة المالية متماثلة مع معايير المحاسبة الدولية.
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.94، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.451 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أن التحول إلى النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يحسن من صورة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.18، وبلغت قيمة t المحسوبة 10.954 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية"0.000" وهي

أقل من "0.05" مما يدل أن النظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية.

- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.47، وبلغت قيمة t المحسوبة 16.925 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أن عرض القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وفقSCF هي محاولة لبعث المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مجال التنظيم، التقييم والتنافسية.
- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.35، وبلغت قيمة t المحسوبة 12.215 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أن تطبيقSCF يحتاج إلى جهد وقت من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه.
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.06، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.717 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أن الهيكلة الاقتصادية الجزائرية تعتبر من المشاكل التي تؤثر على عملية تطبيقSCF.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني (إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة).

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج المبينة في الجدول رقم (3-16) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول، وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 4.2471، وقيمة t المحسوبة تساوي 19.299 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.

الجدول رقم (3-16): تحليل فقرات المحور الثاني (إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة).

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	تحتاج عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من المقومات الفكرية والعملية.	4.32	0.589	13.107	0.000
02	يعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عنصرا أساسيا في إنتاج المعلومات المحاسبية بجودة عالية.	4.18	0.459	14.958	0.000
03	تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها التقاريرالمالية على صدق و أمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.	3.74	0.828	5.179	0.000
04	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الإطار العملياتي التي تنتج من خلاله المعلومات.	4.06	0.489	12.633	0.000
05	تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.	4.41	0.657	12.534	0.000
06	ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من القيود الأساسية و العوامل المؤثرة فيها.	4.38	0.604	13.350	0.000
07	تحتاج عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية لتوفر خصائص نوعية في المستخدمين.	4.09	0.793	8.005	0.000
08	يعتبر الإفصاح المحاسبي الجيد الإطار الإعلامي الفعَال من أجل الإفصاح عن المعلومة الجيدة.	4.24	0.699	10.307	0.000

09	تعتبر الرقابة الداخلية مقومًا فعالاً لإنتاج معلومات جيدة.	4.56	0.561	16.205	0.000
10	يعتبر التدقيق الداخلي و الخارجي مقومات للجودة في المعلومات المحاسبية.	4.50	0.615	14.211	0.000
	جميع الفقرات	4.2471	0.37678	19.299	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول (3-16) نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي 4.32، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.107 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تحتاج عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من المقومات الفكرية والعملية.
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي 4.18، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.958 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عنصرا أساسيا في إنتاج المعلومات المحاسبية بجودة عالية.
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.74، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.179هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية.
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.06، وبلغت قيمة t المحسوبة 12.633 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الإطار العملياتي التي تنتج من خلاله المعلومات.
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.41، وبلغت قيمة t المحسوبة 12.534هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.

- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.38، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.350 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من القيود الأساسية والعوامل المؤثرة فيها.
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.09، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.005 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية"0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تحتاج عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية لتوفر خصائص نوعية في المستخدمين.
- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.24، وبلغت قيمة t المحسوبة 10.307هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يعتبر الإفصاح المحاسبي الجيد الإطار الإعلامي الفعَال من أجل الإفصاح عن المعلومة الجيدة.
- **الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.56، وبلغت قيمة t المحسوبة 16.205هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تعتبر الرقابة الداخلية مقومًا فعالاً لإنتاج معلومات جيدة.
- **الفقرة العاشرة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.50، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.211 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يعتبر التدقيق الداخلي والخارجي مقومات للجودة في المعلومات المحاسبية.

ثالثا: تحليل فقرات المحور الثالث: يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلوماتالمحاسبية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج المبينة في الجدول رقم (3-17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول، وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 4.0919، وقيمة t المحسوبة تساوي 13.183 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.

الجدول رقم (3-17): تحليل فقرات المحور الثالث يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يوفر SCF منطلقات فكرية و عملية تؤدي إلى إنتاج معلومات جيدة .	4.06	0.600	10.289	0.000
02	يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تطبيق SCF إلى زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.	4.38	0.604	13.350	0.000
03	يساهم تطبيق SCF في جلب الاستثمار كونه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية.	4.06	0.919	6.717	0.000
04	تؤدي القوائم المالية المعدة وفق SCF وظيفتها الأساسية المتمثلة في توصيل معلومات محاسبية إلى مستخدميها.	4.21	0.641	10.970	0.000
05	تساعد القوائم المالية المعدة وفق SCF على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	4.24	0.606	11.887	0.000
06	تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية و تتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.	4.00	0.921	6.330	0.000
07	توفر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الأصلية	3.85	0.892	5.575	0.000
08	هناك العديد من التحديات(الصعوبات) التي يواجههاSCF بما يمكنها التأثير على جودة مخرجات النظام.	3.94	0.736	7.455	0.000
	جميع الفقرات	4.0919	0.8296	13.183	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول (3-17) نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى:** بلغ المتوسط الحسابي 4.06، وبلغت قيمة t المحسوبة 10.289 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يوفر SCF منطلقات فكرية وعملية تؤدي إلى إنتاج معلومات جيدة .
- **الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي 4.38، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.350 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تطبيق SCF إلى زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.06، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.717هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه يساهم تطبيق SCF في جلب الاستثمار كونه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية.
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.21، وبلغت قيمة t المحسوبة 10.970 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تؤدي القوائم المالية المعدة وفق SCF وظيفتها الأساسية المتمثلة في توصيل معلومات محاسبية إلى مستخدميها.
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.24، وبلغت قيمة t المحسوبة 11.887هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تساعد القوائم المالية المعدة وفق SCF على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.00، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.330 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.85، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.575 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي

أقل من "0.05" مما يدل أنه توفر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الأصلية.

- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.94، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.455هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.03" عند درجة حرية "34"، بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يدل أنه هناك العديد من التحديات(الصعوبات) التي يواجههاSCF بما يمكنها التأثير على جودة مخرجات النظام.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبارT للعينة الواحدة(**T_test**) ، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H_1)وبالتالي الفرضية البديلة (H_0)مرفوضة.
- إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H_1).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبارT للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

✓ **اختبار الفرضية الأولى: عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة**

H_0: لا تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة

H_1: تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة الخاصة بالنظام المحاسبي المالي :

الجدول رقم (3-18):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	18.058	2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05 = α				DF=N-1=33

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي18.058 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1**، أي أنه: "تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة".

✓ **اختبار الفرضية الثانية: انتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.**

H_0: ليس انتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.

H_1: انتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة الخاصة بالمعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (3-19): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	19.299	2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05 = α				DF=33

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي19.299 بينما قيمة t الجدولية تساوي 2.03، وبالتالي قيمة t المحسوبة أكبر قيمة من t الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1** أي أنه:"انتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة".

✓ **اختبار الفرضية الثالثة: يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.**

H_0: لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.

H_1: يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثالث.

الجدول رقم (3-20): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	13.183	2.03	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=33

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 13.183 بينما قيمة t الجدولية تساوي 2.03، وبالتالي قيمة t المحسوبة أكبر قيمة من t الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1** أي أنه:" يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية".

❖ **اختبار الفروق**

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي **One Way Analysis Of Anova** لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة α= 0.05

أ- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α يساوي (0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي لمتغير الجنس:

تم استخدام اختبار **t** للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، والنتائج المبينة في الجدول رقم (3-21)

تشير إلى أن قيمة الدلالة لكل المحاور أكبر من (0.05)، وكذلك يتبين أن قيمة **t**المحسوبة لكل منها أقل من قيمة **t**الجدولية والتي تساوي (2.03)، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في تلك المحاور لمتغير الجنس.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة **t** المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.376-) وهي أقل من **t** الجدولية والتي تساوي(2.03)، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي (0.179) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم(3-21): نتائج إختبارt لفروق المبحوثين حول متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
جميع المحاور	ذكر	20	4.1200	0.35517	-1.367	0.179
	أنثى	14	4.2829	0.32821		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05).

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

ب- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

يوضح الجدول رقم(3-22) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول رقم(3-22): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	داخل المجموعات	1.045	3	0.348	3.517	0.027
	بين المجموعات	2.970	30	0.099		
	المجموع	4.015	33	-		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.027 وهي أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

ج-اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية.

يوضح الجدول رقم(3-23) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية.

الجدول رقم(3-23): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	داخل المجموعات	0.422	3	0.141	1.175	0.336
	بين المجموعات	3.593	30	0.120		
	المجموع	4.015	33	-		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.336 وهي أكبر من0.05، وهذا يعني أن الوظيفة الحالية لأفراد مجتمع الدراسة لا يشكل فروق ذات دلالة إحصائية على نتائج الدراسة.

د- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم(3-24) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(3-24): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	داخل المجموعات	0.341	3	0.114	0.927	0.440
	بين المجموعات	3.675	30	0.122		
	المجموع	4.015	33	-		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول يظهر أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.440 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في خبرة أفراد العينة تؤثر على نتائج الدراسة.

و- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم(3-25) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي:

الجدول رقم(3-25): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	داخل المجموعات	0.230	3	0.77	0.606	0.616
	بين المجموعات	3.786	30	0.126		
	المجموع	4.015	33	-		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.851 وهي أكبر من0.05، وهذا يعني أن المؤهل العلمي لأفراد مجتمع عينة الدراسة لا يشكل فروق ذات دلالة إحصائية على نتائج الدراسة.

ونتيجة لوجود فروق في معنوية العمر يجب أن نقوم بالتحليل التالي لنوضح في هذه الحالة لماذا لا توجد فروق، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-26): تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر

البيان	أقل من 35 سنة		من35 إلى 40 سنة		من40 إلى 45 سنة		أكبر من 45 سنة	
	متوسط الفرق	Sig	متوسط الفرق	Sig	متوسط الفرق	sig	متوسط الفرق	sig
أقل من 35 سنة			-0.23033	0.067	-0.26571	0.273	-0.50971	0.004
من35 إلى 40 سنة	0.23033	0.067			-0.03538	0.883	-0.27938	0.102

من40 إلى 45 سنة	0.26571	0.273	0.03538	0.883			-0.24400	0.361
أكبر من 45 سنة	0.50971	0.004	0.27938	0.102	0.24400	0.361		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلاف معنوي في إجابات المبحوثين يعزى إلى عامل العمر كمايلي:

- بين الفئة العمرية (أقل من 35 سنة) والفئة العمرية (أكبر من 45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة (sig) 0.004 وهي أقل من 0.05.
- الفئة العمرية (أكبر من 45 سنة) والفئة العمرية (أقل من 35 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.004 وهي أقل من 0.05.

– وكذلك هناك اختلاف غير معنوي في إجابات المبحوثين يعزى إلى عامل العمر كمايلي:

- الفئة العمرية (أقل من 35 سنة) والفئة العمرية (من 35 إلى 40 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.067 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (أقل من 35) والفئة العمرية (من 40 إلى 45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.237 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (من 35 إلى 40 سنة) والفئة العمرية (أقل من 35 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.067 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (من 35 إلى 40 سنة) والفئة العمرية (من 40 إلى 45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.883 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (من 35 إلى 40 سنة) والفئة العمرية (أكبر من45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.102 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (من 40 إلى 45 سنة) والفئة العمرية (أقل من 35سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.273 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (من 40 إلى 45 سنة) والفئة العمرية (من 35 إلى 40 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.883 وهي أكبر من 0.05.

- الفئة العمرية (من 40 إلى 45 سنة) والفئة العمرية (أكبر من45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.361 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (أكبر من 45 سنة) والفئة العمرية (من 35 إلى 40 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.102 وهي أكبر من 0.05.
- الفئة العمرية (أكبر من 45 سنة) والفئة العمرية (من 40 إلى 45 سنة) يبلغ مستوى الدلالة 0.361 وهي أكبر من 0.05.

خلاصة الفصل الثالث:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS وباستعمال مجموعة من الأساليب الاحصائية تم تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث الموضوعة، حيث تم إثبات:

- ✓ تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الاقتصاديةالحاصلة.
- ✓ إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.
- ✓ يساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.

خاتمـــة عامـــة

من خلال تناولنا لموضوع "متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي"، فلقد كانت هذه الدراسة محاولة للوقوف على واقع النظام المحاسبي المالي ومدى تعبير مخرجاته عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية من جهة، ومحاولة إبراز الدور الذي يلعبه في إضفاء الشفافية والمصداقية على القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة من جهة أخرى.

ولقد اتضح لنا أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، كما أن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تلعب دورا هاما وفعالا في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول " ماهي متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟"، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، فوجدنا أن فرضيات البحث كانت كلها مقبولة.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل فقد تم الوصول إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية فيما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية: من خلال دراستنا النظرية استخلصنا النتائج التالية:

- ✓ إن النظام المحاسبي المالي قد استمد إطاره التصوري من معايير المحاسبة الدولية وهذا من أجل عملية التوافق الإعلامي الهادف إلى التماشي مع التوجهات الرأسمالية القائمة على إقتصاد السوق كما قام بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستخدمين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية.
- ✓ يقوم النظام المحاسبي المالي على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية يتخذ منها إطاره النظري.
- ✓ البيانات المحاسبية هي الركيزة الأساسية التي تعد على أساسها المعلومات المحاسبية.
- ✓ تنعكس جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص النوعية التي تتمتع بها وأهمها الملائمة والموثوقية.

- ✓ من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي بصورة سليمة وصحيحة، تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة منه ذات فائدة لمتخذي القرار على الكشف عن مصداقية المعلومات المحاسبية، وبالتالي سهولة اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.
- ✓ تكمن أهمية ودور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وإيصالها بدرجة من الموثوقية إلى متخذي القرارا.
- ✓ تتميز المعلومات المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالموضوعية وعدم التحيز والمصداقية وبدرجة عالية من الوضوح والثقة.
- ✓ إن جودة المعلومات المحاسبية مرتبط بفعالية و نجاح نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- ✓ تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية، حيث أن المراجع الخارجي يقدم تقريره النهائي ويضمنه رأيه الفني والمحايد حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي عند إعداد وعرض القوائم المالية.
- ✓ إن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية في ضمان شفافية المعلومات التي تؤدي إلى تحسين علاقة هذه المؤسسات مع الشركات الأجنبية من حيث التعاملات الاقتصادية والمحاسبية مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي المالي في هذا الجانب.

2- نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال دراستنا الميدانية استخلصنا النتائج التالية:

- ✓ يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الإقتصادية الداخلية والخارجية التي عرفتها الجزائر ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ يعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عنصرا أساسيا في إنتاج معلومات محاسبية تتصف بالجودة العالية.
- ✓ تعتبر الرقابة الداخلية مقوما فعالا لإنتاج معلومات جيدة.
- ✓ يواجه النظام المحاسبي الجزائري عدة صعوبات تؤثر على جودة مخرجات النظام رغم اعتماده على تكنولوجيا المعلومات.

- ✓ يعتبر النظام المحاسبي متطلب مفاهيمي معاصر يسمح من خلال عملية التوافق بإعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والاقتصاد الجزائري في ظل التحولات والضغوط الدولية، وتقديم معلومات مالية تتميز كغيرها من المعلومات المنتجة داخل الأنظمة المحاسبية المختلفة وتوافقها مع معايير المحاسبية الدولية.

3- الإقتراحات: من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبناءا على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية ونتائج التحليل الإحصائي للإستبيان، يمكن أن نخرج بجملة من الإقتراحات وهي:

- ✓ يعتبر الإعلام الآلي أداة مساعدة على الجودة في معالجة وعرض المعلومات المالية، أما الانترنيت فتساعد على الجودة في إرساء وإيصال تلك المعلومات، لهذا من الضروري تشجيع استخدام الإعلام الالي وتوسيع حيز استخدام شبكة الانترنيت، من جهة أخرى يجب سن قوانين تنظيمية ورقابية تحد من حجم الجرائم الإلكترونية وخصوصا المتعلقة بمهنة المحاسبة والأسواق المالية.
- ✓ يرى من الضروري ترقية علاقات التعاون بين الهيئات الوطنية المشرفة على المهنة والهيئات الدولية للتوحيد المحاسبي بغية تبادل وجهات النظر والآراء.
- ✓ الإلتزام بالأخلاق المهنية في الإدارة المالية، لما لها من علاقة كبيرة في توليد تقارير مالية عالية الجودة.
- ✓ تشجيع المؤسسات الجزائرية على تكييف نظامها المحاسبي خاصة المعلوماتية مع ما تستلزمه معايير المحاسبة الدولية خصوصا ما يتعلق بطريقة المعالجة والتسجيل المحاسبي وكذا طرق الإفصاح وتقييم القوائم المالية.
- ✓ الاهتمام بتكوين الإطارات والمحاسبين والمراجعين بتزويدهم بالمعارف الأساسية المرتبطة بهذا النظام، و زيادة فعالية الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة من مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات.
- ✓ ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء النظام المحاسبي المالي.
- ✓ على المؤسسات الجزائرية تكييف أنظمة معلوماتها المحاسبية و إعطاء إهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية.

قائمـــة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. البرواري نزار عبد المجيد، إدارة الجودة الشاملة: مدخل للتمييز والريادة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

2. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

3. الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

4. الحيالي وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار الحسن، عمان، 1996.

5. الطائي عبد النبي وآخرون، الجودة الشاملة IQM والإيزو، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

6. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مطبعة دار السلاسل، الكويت، 1991.

7. الصحن عبد الفتاح، سرايا محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

8. الفضل محمد مؤيد، نور عبد الناصر إبراهيم، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9. القاضي حسين، دحدوح حسين، أساسيات التطبيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.

10. النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

11. بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

12. بوتين محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

13. جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

14. حلوة حنان رضوان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

15. حماد طارق عبد العال، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتفق عليها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

16. حماد طارق عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

17. حواس صالح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، الجزائر، 2011.

18. ريتشارد شروید وآخرون، تعريب خالد علي مكي كاجيجي و إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

19. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.

20. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009.

21. عباس علي، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

22. عبد الرحمان إدريس ثابث، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.

23. عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، جيطلي للنشر، 2009.

24. علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012.

25. كورتل فريد، كحيلة أمال، الجودة وأنظمة الإيزو، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

26. كيسو دونالد و بجانت جيري، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

27. لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.

28. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

29. نصر علي عبد الوهاب، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

30. هاشم يحي زياد، الحبيطي قاسم محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

31. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2010.

ب- المجلات:

32. أبو بكر عوض الله جعفر الحسين، أهمية جودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم و الثقافة، المجلد 12، السودان،2012.

33. الجزراوي إبراهيم محمد علي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 75، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.

34. الجوهر كريمة علي كاظم، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 60، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011.

35. الحاج نوي، مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.

36. صدام محمد محمود وآخرون، أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية، مجلة الأنبار للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة الأنبار، العراق، 2011.

37. عبد الله خالد أمين، قطناني خالد، البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 1، جامعة عمان الأهلية، 2007.

38. قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الشلف، 2012.

39. مطر موسى، السويطي موسى، الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق دراسات استراتيجية، العدد 18،أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1998.

ج- الملتقيات:

40. العايش ربيع بوصبيح، سردوك فاتح ، عالي خليد، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05- 06 ماي 2013.

41. أوسرير منور، مجبر محمد ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية حالة حساب النتيجة، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب وتطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

42. آيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي في الجزائر تحديات وأهداف، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

43. براق محمد، قمان عمر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05- 06 ماي 2013.

44. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

45. تجاني محمد العيد، رضوان عادل، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05- 06 ماي 2013.

46. سفير محمد، رزقي إسماعيل، مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013.

47. سويسي هواري، خمقاني بدر الزمان، مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة IAS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

48. صديقي مسعود، صديقي فؤاد، إنعكاس النظام المحاسبي المالي(scf) على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013.

49. محلوس زكية، سعادة وردة، الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013.

د- المذكرات:

50. أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008-2009.

51. بن بلغيث مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003-2004.

52. بوقفة علاء، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011- 2012.

53. ديلمي عمر، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009.

54. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

55. سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2003- 2004.

56. شبير أحمد عبد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005- 2006.

57. شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسييروعلوم تجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009.

58. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

59. صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009- 2010.

60. صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2010-2011.

61. طبابيبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2013- 2014.

62. طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط ، 2011- 2012.

63. عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

64. فرج الله محمد موسى، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010-2011.

65. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011- 2012.

هـ- القوانين والمراسيم التشريعية:

66. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الجزائر،2009.

67. المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2008.

68. قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2005، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

69. Je marie Mhtelet, méthodes productique et qualité édition mawletting, sa , paris,1996 .

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

70. سامح محمد، تحليل القوائم المالية وتقييم المشروعات، مقال منشور في موقع الإدارة والهندسة الصناعية: http://samehar.wordpress.com

الملاحق

الملحق 01: الإستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

السنة : الثانية ماستر

تخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

استبيان البحث

سيدي ، سيدتي :

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر حول موضوع " **متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي** " و من خلال معالجة الإشكالية التالية : **في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ماهي متطلبات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ؟** و حتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية تمكننا من تقديم التوصيات المناسبة، نرجو من سيادتكم مشاركتكم معنا في هذا الإستبيان و ذلك بالإجابة على الأسئلة المدونة في هذه الإستمارة بكل صدق و حرية و موضوعية .

و نحيطكم علما أن جميع البيانات التي سنحصل عليها من خلال إجابتكم ستعامل بكل سرية و تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

تقبلوا منا فائق التقدير و الإحترام.

الطالبتان: – عوارطة إلهام

– دربوز إيمان

نرجو منكم الإجابة بوضوح من خلال وضع علامة (×) في الخانة المناسبة.

أولا : معلومات ديموغرافية عن عينة الدراسة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر : أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى40 سنة ☐

من 40 إلى 45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة ☐

3- الوظيفة الحالية: مدير ☐ رئيس مصلحة ☐

محاسب ☐ وظيفة أخرى ☐

4- الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة أخرى(مهنية) ☐

ثانيا: أسئلة الإستبيان

المحور الأول : تعتبر عملية الإصلاح المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي حتمية في ظل التطورات الإقتصادية الحالية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	إن التحول إلى النظام المحاسبي المالي تعتبر حتمية فرضتها التحولات الإقتصادية الخارجية والداخلية.					
02	يسمح النظام المحاسبي المالي بحل المشاكل المستجدة لاحتوائه على إطار تصوري للمحاسبة المالية متماثلة مع معايير المحاسبة الدولية.					
03	إن التحول إلى النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يحسن من صورة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.					
04	إن النظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية.					
05	إن عرض القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وفقSCF هي محاولة لبعث المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في مجال التنظيم، التقييم و التنافسية.					
06	إن تطبيقSCF يحتاج إلى جهد وقت من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه.					
07	إن الهيكلة الإقتصادية الجزائرية تعتبر من المشاكل التي تؤثر على عملية تطبيقSCF .					

المحور الثاني : إنتاج معلومات محاسبية جيدة يحتاج إلى مجموعة من المقومات الفعالة.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تحتاج عملية إنتاج المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من المقومات الفكرية و العملية.					
02	يعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عنصرا أساسيا في إنتاج المعلومات المحاسبية بجودة عالية.					
03	تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق و أمانة تمثيلها للأحداث الإقتصادية.					
04	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الإطار العملياتي التي تنتج من خلاله المعلومات.					
05	تمتاز المعلومة الجيدة بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها.					
06	ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من القيود الأساسية و العوامل المؤثرة فيها.					
07	تحتاج عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية لتوفر خصائص نوعية في المستخدمين.					
08	يعتبر الإفصاح المحاسبي الجيد الإطار الإعلامي الفعَال من أجل الإفصاح عن المعلومة الجيدة.					
09	تعتبر الرقابة الداخلية مقومًا فعالاً لإنتاج معلومات جيدة.					
10	يعتبر التدقيق الداخلي و الخارجي مقومات للجودة في المعلومات المحاسبية.					

المحور الثالث : مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مقومات جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يوفر SCF منطلقات فكرية وعملية تؤدي إلى إنتاج معلومات جيدة .					
02	يؤدي الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تطبيق SCF إلى زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.					
03	يساهم تطبيق SCF في جلب الإستثمار كونه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية.					
04	تؤدي القوائم المالية المعدة وفق SCF وظيفتها الأساسية المتمثلة في توصيل معلومات محاسبية إلى مستخدميها.					
05	تساعد القوائم المالية المعدة وفق SCF على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.					
06	تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية و تتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.					
07	توفر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الأصلية.					
08	هناك العديد من التحديات(الصعوبات) التي يواجهها SCF بما يمكنها التأثير على جودة مخرجات النظام.					

الملحق 02: معامل الإرتباط

معامل الإرتباط المحور الأول

Corrélations

		A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	TOTAL1
A1	Corrélation de Pearson	1	,344*	,136	,303	,174	,125	,199	,515**
	Sig. (bilatérale)		,047	,442	,081	,326	,480	,259	,002
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
A2	Corrélation de Pearson	,344*	1	,358*	,278	,000	,202	,237	,647**
	Sig. (bilatérale)	,047		,038	,111	1,000	,252	,178	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
A3	Corrélation de Pearson	,136	,358*	1	,361*	,347*	,094	-,150	,538**
	Sig. (bilatérale)	,442	,038		,036	,044	,597	,396	,001
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
A4	Corrélation de Pearson	,303	,278	,361*	1	,494**	,291	-,019	,457**
	Sig. (bilatérale)	,081	,111	,036		,003	,095	,917	,007
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
A5	Corrélation de Pearson	,174	,000	,347*	,494**	1	,311	,004	,465**
	Sig. (bilatérale)	,326	1,000	,044	,003		,074	,983	,006
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
A6	Corrélation de Pearson	,125	,202	,094	,291	,311	1	,474**	,647**
	Sig. (bilatérale)	,480	,252	,597	,095	,074		,005	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
A7	Corrélation de Pearson	,199	,237	-,150	-,019	,004	,474**	1	,580**
	Sig. (bilatérale)	,259	,178	,396	,917	,983	,005		,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34
TOTAL1	Corrélation de Pearson	,515**	,647**	,538**	,457**	,465**	,647**	,580**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,001	,007	,006	,000	,000	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الإرتباط المحور الثاني

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	TOTAL2
B1	Corrélation de Pearson	1	,343*	,181	,142	,037	,238	,132	,472**	,445**	,293	,530**
	Sig. (bilatérale)		,047	,306	,422	,836	,175	,458	,005	,008	,093	,001
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B2	Corrélation de Pearson	,343*	1	,207	,358*	,254	,515**	,289	,528**	,312	,107	,617**
	Sig. (bilatérale)	,047		,241	,038	,146	,002	,097	,001	,073	,546	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B3	Corrélation de Pearson	,181	,207	1	,040	,318	,451**	,268	,425*	,132	-,030	,556**
	Sig. (bilatérale)	,306	,241		,824	,067	,007	,126	,012	,455	,867	,001
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B4	Corrélation de Pearson	,142	,358*	,040	1	,205	,127	-,014	,313	,208	,201	,379*
	Sig. (bilatérale)	,422	,038	,824		,244	,475	,938	,071	,238	,253	,027
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B5	Corrélation de Pearson	,037	,254	,318	,205	1	,355*	,452**	,377*	,344*	,450**	,654**
	Sig. (bilatérale)	,836	,146	,067	,244		,039	,007	,028	,047	,008	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B6	Corrélation de Pearson	,238	,515**	,451**	,127	,355*	1	,244	,355*	,334	,041	,611**
	Sig. (bilatérale)	,175	,002	,007	,475	,039		,164	,039	,053	,819	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B7	Corrélation de Pearson	,132	,289	,268	-,014	,452**	,244	1	,399*	,295	,217	,594**
	Sig. (bilatérale)	,458	,097	,126	,938	,007	,164		,019	,091	,217	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B8	Corrélation de Pearson	,472**	,528**	,425*	,313	,377*	,355*	,399*	1	,505**	,352*	,797**
	Sig. (bilatérale)	,005	,001	,012	,071	,028	,039	,019		,002	,041	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B9	Corrélation de Pearson	,445**	,312	,132	,208	,344*	,334	,295	,505**	1	,571**	,675**
	Sig. (bilatérale)	,008	,073	,455	,238	,047	,053	,091	,002		,000	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
B10	Corrélation de Pearson	,293	,107	-,030	,201	,450**	,041	,217	,352*	,571**	1	,523**
	Sig. (bilatérale)	,093	,546	,867	,253	,008	,819	,217	,041	,000		,002
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,530**	,617**	,556**	,379*	,654**	,611**	,594**	,797**	,675**	,523**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,001	,027	,000	,000	,000	,000	,000	,002	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34	34

معامل الإرتباط المحور الثالث

Corrélations

		C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	TOTAL3
C1	Corrélation de Pearson	1	,689**	,268	,283	,377*	,548**	,413*	,077	,674**
	Sig. (bilatérale)		,000	,125	,105	,028	,001	,015	,666	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C2	Corrélation de Pearson	,689**	1	,395*	,495**	,326	,490**	,389*	,257	,746**
	Sig. (bilatérale)	,000		,021	,003	,060	,003	,023	,143	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C3	Corrélation de Pearson	,268	,395*	1	,545**	,246	,465**	,380*	,140	,696**
	Sig. (bilatérale)	,125	,021		,001	,160	,006	,026	,431	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C4	Corrélation de Pearson	,283	,495**	,545**	1	,340*	,411*	,214	,091	,634**
	Sig. (bilatérale)	,105	,003	,001		,049	,016	,225	,610	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C5	Corrélation de Pearson	,377*	,326	,246	,340*	1	,543**	,346*	,100	,610**
	Sig. (bilatérale)	,028	,060	,160	,049		,001	,045	,574	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C6	Corrélation de Pearson	,548**	,490**	,465**	,411*	,543**	1	,406*	,045	,766**
	Sig. (bilatérale)	,001	,003	,006	,016	,001		,017	,802	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C7	Corrélation de Pearson	,413*	,389*	,380*	,214	,346*	,406*	1	,263	,683**
	Sig. (bilatérale)	,015	,023	,026	,225	,045	,017		,132	,000
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
C8	Corrélation de Pearson	,077	,257	,140	,091	,100	,045	,263	1	,378*
	Sig. (bilatérale)	,666	,143	,431	,610	,574	,802	,132		,028
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34
TOTAL3	Corrélation de Pearson	,674**	,746**	,696**	,634**	,610**	,766**	,683**	,378*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,028	
	N	34	34	34	34	34	34	34	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الإرتباط لكل المحاور

Corrélations

		TOTAL1	TOTAL2	TOTAL3	TOTAL
TOTAL1	Corrélation de Pearson	1	,541**	,502**	,759**
	Sig. (bilatérale)		,001	,003	,000
	N	34	34	34	34
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,541**	1	,567**	,862**
	Sig. (bilatérale)	,001		,000	,000
	N	34	34	34	34
TOTAL3	Corrélation de Pearson	,502**	,567**	1	,857**
	Sig. (bilatérale)	,003	,000		,000
	N	34	34	34	34
TOTAL	Corrélation de Pearson	,759**	,862**	,857**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	34	34	34	34

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق 03: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة

معامل ألفا كرونباخ المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,626	7

معامل ألفا كرونباخ المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,791	10

معامل ألفا كرونباخ المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,796	8

معدل الثباث لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,877	25

الملحق 04: خصائص عينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	58,8	58,8	58,8
	أنثى	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 35 من أقل	14	41,2	41,2	41,2
	سنة 40 إلى 35 من	13	38,2	38,2	79,4
	سنة 45 إلى 40 من	2	5,9	5,9	85,3
	سنة 45 من أكبر	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	2,9	2,9	2,9
	مصلحة رئيس	4	11,8	11,8	14,7
	محاسب	14	41,2	41,2	55,9
	أخرى وظيفة	15	44,1	44,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	6	17,6	17,6	17,6
	سنوات 10 إلى 5 من	12	35,3	35,3	52,9
	سنة 15 إلى 10 من	8	23,5	23,5	76,5
	سنة 15 من أكثر	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	16	47,1	47,1	47,1
	ماجستير	5	14,7	14,7	61,8
	دكتوراه	1	2,9	2,9	64,7
	أخرى شهادة	12	35,3	35,3	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الملحق 05: إختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTAL	,148	34	,056	,944	34	,081

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق 06: تحليل فقرات المحاور T-test

تحليل فقرات المحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1	34	4,47	,507	,087
A2	34	4,00	,696	,119
A3	34	3,94	,851	,146
A4	34	4,18	,626	,107
A5	34	4,47	,507	,087
A6	34	4,35	,646	,111
A7	34	4,06	,919	,158

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A1	16,925	33	,000	1,471	1,29	1,65
A2	8,374	33	,000	1,000	,76	1,24
A3	6,451	33	,000	,941	,64	1,24
A4	10,954	33	,000	1,176	,96	1,39
A5	16,925	33	,000	1,471	1,29	1,65
A6	12,215	33	,000	1,353	1,13	1,58
A7	6,717	33	,000	1,059	,74	1,38

تحليل فقرات المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B1	34	4,32	,589	,101
B2	34	4,18	,459	,079
B3	34	3,74	,828	,142
B4	34	4,06	,489	,084
B5	34	4,41	,657	,113
B6	34	4,38	,604	,104
B7	34	4,09	,793	,136
B8	34	4,24	,699	,120
B9	34	4,56	,561	,096
B10	34	4,50	,615	,106

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B1	13,107	33	,000	1,324	1,12	1,53
B2	14,958	33	,000	1,176	1,02	1,34
B3	5,179	33	,000	,735	,45	1,02
B4	12,633	33	,000	1,059	,89	1,23
B5	12,534	33	,000	1,412	1,18	1,64
B6	13,350	33	,000	1,382	1,17	1,59
B7	8,005	33	,000	1,088	,81	1,36
B8	10,307	33	,000	1,235	,99	1,48
B9	16,205	33	,000	1,559	1,36	1,75
B10	14,211	33	,000	1,500	1,29	1,71

تحليل فقرات المحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C1	34	4,06	,600	,103
C2	34	4,38	,604	,104
C3	34	4,06	,919	,158
C4	34	4,21	,641	,110
C5	34	4,24	,606	,104
C6	34	4,00	,921	,158
C7	34	3,85	,892	,153
C8	34	3,94	,736	,126

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	10,289	33	,000	1,059	,85	1,27
C2	13,350	33	,000	1,382	1,17	1,59
C3	6,717	33	,000	1,059	,74	1,38
C4	10,970	33	,000	1,206	,98	1,43
C5	11,887	33	,000	1,235	1,02	1,45
C6	6,330	33	,000	1,000	,68	1,32
C7	5,575	33	,000	,853	,54	1,16
C8	7,455	33	,000	,941	,68	1,20

الملحق 07: نتائج إختبار T-test

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTAL1	34	4,2157	,39254	,06732
TOTAL2	34	4,2471	,37678	,06462
TOTAL3	34	4,0919	,48296	,08283

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
TOTAL1	18,058	33	,000	1,21569	1,0787	1,3527
TOTAL2	19,299	33	,000	1,24706	1,1156	1,3785
TOTAL3	13,183	33	,000	1,09191	,9234	1,2604

الملحق 08: إختبار الفروق

بالنسبة لمتغير الجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTAL	ذكر	20	4,1200	,35517	,07942
	أنثى	14	4,2829	,32815	,08770

بالنسبة لمتغير العمر

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,045	3	,348	3,517	,027
Intra-groupes	2,970	30	,099		
Total	4,015	33			

بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,422	3	,141	1,175	,336
Intra-groupes	3,593	30	,120		
Total	4,015	33			

بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,341	3	,114	,927	,440
Intra-groupes	3,675	30	,122		
Total	4,015	33			

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

ANOVA à 1 facteur

TOTAL

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,230	3	,077	,606	,616
Intra-groupes	3,786	30	,126		
Total	4,015	33			

الملحق 09: تحليل معنوية الفروق لمتغير العمر

Comparaisons multiples

Variable dépendante: TOTAL

LSD

(I) العمر	(J) العمر	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%	
					Borne inférieure	Borne supérieure
سنة 35 من أقل	سنة 40 إلى 35 من	,23033	,12120	,067	-,0172	,4778
	سنة 45 إلى 40 من	,26571	,23786	,273	-,2201	,7515
	سنة 45 من أكبر	,50971*	,16394	,004	,1749	,8445
سنة 40 إلى 35 من	سنة 35 من أقل	-,23033	,12120	,067	-,4778	,0172
	سنة 45 إلى 40 من	,03538	,23900	,883	-,4527	,5235
	سنة 45 من أكبر	,27938	,16559	,102	-,0588	,6176
سنة 45 إلى 40 من	سنة 35 من أقل	-,26571	,23786	,273	-,7515	,2201
	سنة 40 إلى 35 من	-,03538	,23900	,883	-,5235	,4527
	سنة 45 من أكبر	,24400	,26327	,361	-,2937	,7817
سنة 45 من أكبر	سنة 35 من أقل	-,50971*	,16394	,004	-,8445	-,1749
	سنة 40 إلى 35 من	-,27938	,16559	,102	-,6176	,0588
	سنة 45 إلى 40 من	-,24400	,26327	,361	-,7817	,2937

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبيان أهمية تطبيق مبادئه واتفاقياته في إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية واتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر عال من المصداقية والموثوقية ليكون بالإمكان الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات من طرف مستخدميها.

أثبتت هذه الدراسة أن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي (SCF) ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية والتي تساعد على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية لأن قواعد وممارسات النظام المحاسبي المالي تؤدي إلى إنتاج معلومات محاسبية تمتاز بالجودة وذلك من خلال التعبير عن الواقع الإقتصادي للمؤسسات وكذا توفرها على مستوى عال من الشفافية .

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé :

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle du système de comptabilité financière (SCF) dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable, et la déclaration de l'importance de l'application de ses principes et de ses accords en donnant une lecture unifiée des états financiers et les caractiristiques des informations fournies par ce dernier d'un degré élevé de crédibilité et de fiabilité pour être possible de compter sur la prise de décisions par ses utilisateurs.

Cette étude a montré que l'application des dispositions du système de comptabilité financière (SCF) se reflète positivement sur la qualité de l'information comptable qui permet de mesurer et d'évaluer la performance financière des institutions algériennes parce que les règles et pratiques du système principal de comptabilité financière à la production de l'information comptable caractérisé par la qualité et par l'expression des institutions économiques de la réalité, ainsi que prévus un niveau élevé de transparence.

Mots clés: système de comptabilité financière, les informations comptables, les caractéristiques de la qualité de l'information comptable, la qualité de l'information comptable.